

مشاركة المرأة في العملية السلمية والمفاوضات في العالم العربي



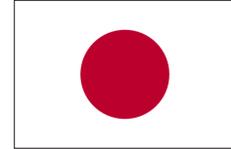
منظمة المرأة العربية
ARAB WOMEN ORGANIZATION





منظمة المرأة العربية
ARAB WOMEN ORGANIZATION

مشاركة المرأة في العملية السلمية والمفاوضات في العالم العربي



تم تنفيذ هذا الدليل التدريبي بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة ضمن برنامج المرأة والأمن والسلام بدعم كريم من الشعب الياباني

فريق الإعداد

- شهرزاد نصرآوي
- سارة بيطار
- علي شاهين

جميع حقوق الطبع والنشر والترجمة محفوظة لمنظمة المرأة العربية
15 ش محمد حافظ - المهندسين
الجيزة - جمهورية مصر العربية
تليفون: 24 / 23 848 374 (+202)
فاكس: 21 848 374 (+202)
البريد الإلكتروني: info@arabwomenorg.net
الموقع الإلكتروني: www.arabwomenorg.org

لا يجوز طبع أو نشر أو ترجمة أي جزء من أجزاء هذا الإصدار بأي شكل من الأشكال لأغراض تجارية أو غير تجارية دون ترخيص من منظمة المرأة العربية

© جميع حقوق الطبع والنشر والترجمة محفوظة 2018

طبع بجمهورية مصر العربية، الطبعة الأولى 2018

التسيق وفصل الألوان والطباعة: **Right Way** ADVERTISING

جدول المحتويات

4 تقديم
6 مقدمة
8 مضمون الدليل وطريقة استخدامه
13 الفصل الأول
	أهمية مشاركة النساء في العملية السلمية
37 الفصل الثاني
	سبل وآليات مشاركة النساء في العملية السلمية
57 الفصل الثالث
	إرشادات توجيهية لإشراك النساء في الوساطة والمفاوضات
71 الفصل الرابع
	العوامل المؤثرة في مشاركة المرأة
91 الفصل الخامس
	مهارات وتقنيات لتعزيز مشاركة النساء في المفاوضات
119 الفصل السادس
	أمثلة عن مشاركة المرأة العربية في العملية السلمية
139 لائحة المراجع

تقديم

لم تكن المنطقة العربية بعيدة عن الاهتمام بالقرار 1325 بل اهتمت الأوساط الرسمية وغير الرسمية بالقرار ومضامينه منذ صدوره. ومع اندلاع النزاعات التي تشهدها المنطقة العربية في أكثر من دولة، وما تخلفه هذه النزاعات من ضحايا تشكل النساء والأطفال الغالبية العظمى منهم، زاد الاهتمام بالرسالة التي حملها القرار 1325.

من هذا المنطلق شاركت منظمة المرأة العربية في وضع الاستراتيجية العربية: "حماية المرأة العربية .. الأمن والسلام" عام 2013 بالتعاون مع جامعة الدول العربية وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. كما تم صياغة خطة تنفيذية عربية لتفعيل هذه الاستراتيجية أنجزت عام 2015. وقامت منظمة المرأة العربية عام 2013 بوضع دليل مدربين في مجال تفعيل القرار 1325.

كذلك استهلّت المنظمة منذ عام 2015 سلسلة دورات تدريبية في مجال دعم دور المرأة في مجال صنع وبناء السلام. وعقدت في هذا الإطار خمس دورات تدريبية شاركت بكل منها مرشحتان من كل دولة عضو يمثلن جهات رسمية مختلفة عاملة في ملف المرأة والأمن والسلام (قضاء- جيش- شرطة- هيئة برلمانية ..إلخ) فضلاً عن الجهات غير الرسمية. كما تضمنت الدورات الاستعانة بسيدات عربيات شاركن في قوات حفظ السلام لعرض تجاربهن العملية على المتدربات.

ونظراً لما لاحظته المنظمة من قصور في الأدلة التدريبية المتداولة عربياً في مجال دعم دور المرأة في عمليات الوساطة والمفاوضات الخاصة بالسلام، تضمن برنامج عمل المنظمة لعام 2017 مشروعاً لوضع دليل تدريبي في هذا المجال. وعليه، قامت المنظمة بتكليف خبير دولي مرموق بإعداد الدليل، ليخرج الدليل الذي بين أيدينا الآن والذي تم وضعه بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بدعم كريم من الشعب الياباني.

ونرجو أن يحقق هذا الدليل التدريبي هدفه في أن يكون وثيقة مرجعية يستفاد منها على المستوى العربي، من قبل الجهات الرسمية أو المدنية، في موضوع إدماج المرأة على نحو فاعل في جميع عمليات صنع وبناء السلام.

مرفت تلاوي

تشهد العديد من الدول العربية تحولات سياسية مفاجئة وسريعة النسق؛ تؤثر مباشرة على استقرار الوضع العام المحلي والإقليمي والدولي، وتفرض ضرورة اتخاذ مسارات متعددة في سبيل التعامل مع هذه الأوضاع غير المستقرة وتداعياتها.

وفي هذا الإطار يتم طرح قضية مشاركة المرأة في المراحل المختلفة من مسار التحولات السياسية عامة، وفي مفاوضات السلام بصفة خاصة؛ حيث يتم التشديد على ضرورة إدماجها في العملية السلمية، وضمان تفعيل مشاركتها في مختلف المراحل وعلى جميع الأصعدة.

وقد دعمت المواثيق والقرارات الدولية مبادئ تشريك النساء في مفاوضات السلام، وأكدت ضرورة منع الانتهاكات والممارسات العنيفة التي تستهدفها خلال فترة النزاع وما بعدها؛ ومن ضمن أهم هذه المواثيق الدولية؛ نجد قرار الأمم المتحدة 1325*؛ الذي يدعو الدول الأعضاء والمجتمع الدولي إلى دعم إدماج المرأة في عملية بناء السلام؛ وذلك لضمان نجاحها، وشمولية إنجازاتها.

* كان صدور القرار 1325 والخاص بالمرأة والأمن والسلام عن مجلس الأمن في عام 2000، بمنزلة نقلة نوعية في الاهتمام الدولي بقضايا المرأة. هذا رغم أنه لم يكن المحطة الأولى تاريخياً في الجمع بين المرأة وقضايا الأمن والسلم الدوليين. الحقيقة أن الاهتمام الدولي بقضايا المرأة والنزاعات والسلام شهد عدة محطات رئيسية تمثل أبرزها في إعلان حماية النساء والأطفال في حالات الطوارئ والنزاع المسلح الذي اعتمده الجمعية العامة في نهاية عام 1974، ثم ظهر لأول مرة الجمع بين موضوعات: المساواة والتنمية والسلام في الإعلان الصادر عن المؤتمر العالمي الأول للمرأة الذي عقد في مكسيكو سيتي عام 1975، وقصد به أن يشكل خطة عمل لعقد المرأة (-1976 1985)، حيث تناول هذا المؤتمر موضوع المرأة والسلام من منظور إسهام المرأة في تحقيق السلام بين الدول تحديداً. ثم آثرت استراتيجيات نيروبي التطلعية الصادرة عن المؤتمر العالمي الثالث للمرأة (1985) قضية وضع المرأة في المناطق المتأثرة بالنزاعات المسلحة. وفي ديسمبر من عام 1993 قام إعلان الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن القضاء على العنف ضد المرأة بتسكين العنف الممارس ضد المرأة في النزاعات المسلحة ضمن منظومة أو شبكة واسعة من الانتهاكات لحقوق المرأة ممتدة ومتشعبة بين المجالين الخاص والعام. ثم جاء منهاج عمل بكين الصادر عن المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة (1995/9/15-4)، ليجعل موضوع المرأة والنزاعات المسلحة أحد المجالات الحاسمة الاثنتي عشرة محل اهتمام الدول الأعضاء والجماعة الدولية والمجتمع المدني. وعقب هذه المحطات المختلفة جاء صدور القرار 1325 ليجسد تحولا في طريقة النظر إلى القضايا الاستراتيجية - التي هي محل اهتمام مجلس الأمن بالأساس- من حيث إعادة تعريفها من منظور اجتماعي إنساني. ومنذ صدوره أصبحت قضية المرأة بندا ثابتا على جدول أعمال مجلس الأمن ينظر إليها كقضية ذات صلة وطيدة بالأمن الدولي لا تقل شأنًا عن القضايا ذات الطبيعة الاقتصادية والعسكرية. ولم تكن الجهة التي أصدرت القرار 1325 (مجلس الأمن) هي مصدر التمييز الوحيد لهذا القرار عما سبقه، بل تميز كذلك في مضمونه، لقد تجاوز القرار 1325 النظر للمرأة كضحية للنزاع فحسب، إنما دعا بالأساس إلى تعزيز دور المرأة بوصفها صانعة للسلام، بما في ذلك مشاركتها في منع نشوب النزاعات وسائر عمليات بناء وحفظ السلام. كذلك تميز القرار بتأكيد على دور ومستولية الهيئات غير الحكومية في تطبيق ما ورد به من نصوص وإجراءات من أجل المرأة.

يهدف هذا الدليل إلى زيادة معرفة المرأة العربية بالعوامل المؤثرة في مشاركتها، وكيفية تعزيز قدراتها في مجال المفاوضات والمناصرة، وزيادة فرص إدماجها في العملية السلمية. ويتوجه هذا الدليل إلى الناشطات والقيادات النسائية في القطاع العام والخاص والمجتمع المدني.

ويسعى الدليل إلى الإحاطة بموضوع مشاركة النساء والفتيات في العملية السلمية والمفاوضات بكافة جوانبه؛ وبأسلوب يجعل منه مرجعاً عملياً للمدربين والمدربات من خلال جملة من الأمثلة التطبيقية والتمارين المقترحة، بالإضافة إلى كونه مرجعاً معرفياً مبسطاً؛ يسمح لأي/ة قارئ/ة بالاستفادة الشخصية.

وقد تم اعتماد عبارة المرأة أو النساء في هذا الدليل؛ للدلالة على مجموعات منظمة من النساء؛ مثل: الشبكات والتحالفات والمنظمات النسائية أو الناشطات والقيادات النسائية.

مضمون الدليل وطريقة استخدامه

أولاً: مضمون الدليل

يتضمن الدليل ستة فصول؛ اختتمت -ما عدا الفصل السادس- بتمارين مقترحة لمساعدة المشاركين/ات على تثبيت المعلومات والأفكار التي يتطرق إليها كل فصل.

يتناول **الفصل الأول** ضروريات مشاركة النساء في العملية السلمية؛ عبر طرحه لعدة محاور؛ تتمثل في آثار النزاع على النساء والفتيات، ثم المرجعيات القانونية الدولية والمحلية، وتأثير وخصائص مشاركة المرأة في العملية السلمية.

أما **الفصل الثاني** فيطرح سبل وآليات مشاركة النساء في العملية السلمية؛ عبر طرق متعددة تتلخص في: التمثيل المباشر على طاولة المفاوضات، ولعب دور المراقب، والمشاركة ضمن فريق الوساطة ولجان الإعداد والتنفيذ، أو كذلك عن طريق الإدماج ضمن الخبراء واللجان الفنية، والمشاركة عن طريق المناصرة، والمشاورات، وورش العمل، أو الحشد الجماهيري.

يقدم **الفصل الثالث** إرشادات توجيهية لإشراك النساء في الوساطة والمفاوضات، وي طرح أهم الاعتبارات الجندرية التي يجب أخذها بعين الاعتبار خلال مرحلة الاستعداد والتحضير للعملية السلمية، ثم الاعتبارات الخاصة باتفاقات السلام والترتيبات الأمنية.

ي طرح **الفصل الرابع** أهم العوامل المؤثرة في مشاركة المرأة؛ والتي تشمل العوامل الخاصة بعملية الإدماج؛ والتي تؤثر مباشرة على مدى قدرة المرأة على المشاركة والتأثير في سير المفاوضات وصياغة الاتفاقات، ثم نجد عوامل السياق المتمثلة في الاعتبارات السياسية الخاصة بالبيئة المحيطة بالعملية؛ والتي من شأنها التأثير مباشرة على فاعلية مشاركتها.

أما **الفصل الخامس** فيقدم أهم المهارات والتقنيات التي تعزز مشاركة النساء في العملية السلمية؛ خاصة المناصرة، والتشبيك، والمفاوضة؛ فيحدد مراحل تصميم وتنفيذ المناصرة، ويعدد أساليب وتقنيات مؤثرة في المفاوضات.

ثم يختتم الدليل مع **الفصل السادس**؛ الذي يعرض عددًا من التجارب الواقعية من المنطقة العربية؛ كأمثلة حية عن الأوجه المختلفة لمشاركة المرأة في عمليات بناء السلام والأمن.

ثانيًا: استخدامات الدليل وتصميم الجلسات

يقدم الدليل بتصميمه ومقاربتة؛ مضمونًا يتناسب مع شريحة متنوعة من المدربين/ات والمشاركين/ات؛ حيث يمكن ضبط مضمونه أو تكييفه مع السياق الخاص بالمجموعة بالمستهدفة والقضايا المحيطة بها، كما يمكن استخدام هذا الدليل لتصميم جلسات مختلفة؛ بحسب الهدف المرجو منها، وبحسب الإخراج التقني المتوفر (الوقت والمكان وعدد المشاركين/ات).

وفيما يلي ملاحظات عامة حول الاستخدام الأمثل للدليل:

- صممت الفصول بتسلسل يسمح للمدرب/ة أو القارئ/ة ببناء معرفة تدريجية وشاملة ومنظمة، ويُنصح باعتماد هذا التسلسل في تصميم الجلسات، لا سيما مع الفصول الأربعة الأولى؛ حيث يسمح مضمون الفصلين الخامس والسادس (شبه مستقل) بإمكانية تقديمها بشكل منفصل.
- من الأفضل تأمين أرضية من الفهم الأساسي لمفهوم النوع الاجتماعي لدى المتلقين؛ وذلك قبل الخوض في مضمون الجلسات والدليل بشكل عام؛ وذلك لتجنب الغوص في نقاشات حول المفاهيم الأساسية للنوع الاجتماعي، والقضايا التي تتعلق بدور المرأة في العملية السلمية، وفي مفاوضات السلام.
- غالبًا ما يكون للمشاركين/ات أنماط تعلم وأساليب تلق مختلفة؛ فقد تتنوع ضمن المجموعة الواحدة مهما كانت متجانسة. ونمط التعلم هو الطريقة أو الأسلوب التي يوظفها المتلقي ليكتسب المعرفة (المعلومة، أو القدرة، أو الخبرة.... الخ)؛ فهو ليس "ما يتعلم"؛ وإنما "كيف يتعلم".

وقد يمزج فرد واحد بين عدة أنماط في الوقت عينه. وبما أنه قد يكون من الصعب تحديد الأنماط الموجودة لدى المجموعة المشاركة -في حال عدم وجود خبرات مسبقة مع هؤلاء الأفراد تحديداً- فلا بد من تنويع أدوات التيسير المستخدمة لإيصال المعلومات والمفاهيم التي يقدمها هذا الدليل؛ وذلك بشكل يسمح لأكبر شريحة من المتلقين من الاستفادة، ولا بد أيضاً من توخي أسلوب تفاعلي في عرض المعلومات.

أمثلة عن أنماط التعلم وأساليب التيسير المناسبة

يساعد الاطلاع على أنماط التعلم على اعتماد أدوات فعالة، واختيار مقاربات ذات معنى وفعالية؛ وذلك لتحقيق أهداف الجلسة مع أكبر عدد من المشاركين.

وتتنوع نظريات "أنماط التعليم" في مجالات علم النفس والتربية؛ ونلخص فيما يلي الأنماط الأساسية المعتمدة:

- **النمط البصري:** يركز من يعتمده على العناصر المرئية والمضمون البصري (رسوم بيانية، صور، مخططات... إلخ)؛ وهو يساعد على توظيف الخيال في التعلم؛ فالمتلقي البصري غالباً ما يتابع المدرب أينما تحرك، ويهتم بالصورة العامة قبل الدخول في التفاصيل. وتعتبر الأدوات التعليمية الأكثر فائدة في هذا الإطار؛ هي تلك الأدوات التي تعتمد على العروض المرئية؛ كاستخدام المواد المصورة والفيديو، أو إنتاج خرائط توضيحية.
- **النمط السمعي:** التركيز في هذه الحالة يكون على الصوت؛ حيث يكون التعلم من خلال الاستماع؛ إما إلى الشخص الذي يقدم المعلومة، أو من خلال ترديد المعلومة بصوت عالٍ. وغالباً ما يفضل أصحاب النمط السمعي مناقشة المفاهيم عوضاً عن مجرد قراءتها، أو النظر إليها في العرض البصري؛ لذلك فالاستراتيجيات الناجحة في هذه الحالة تعتمد على الحلقات الحوارية، أو على توزيع الأدوار في قراءة المضمون.
- **النمط الحركي:** وهو نمط يعتمد على الحركة، واستخدام الجسد في تلقي المعلومات وفهمها، وعلى التجربة الحسية والعملية بشكل عام؛ لذلك تتجح في هذه الحالة التمارين التطبيقية؛ التي تعتمد مثلاً على لعب الأدوار، أو تمثيل الحالة، أو تمارين البحث عن معلومات تستوجب التحرك.

- لا يحدد هذا الدليل جدولاً زمنياً في تصميم جلسات التدريب؛ لكن لا بد من الإشارة إلى أهمية اعتماد جدول زمني يخصص وقتاً كافياً للمشاركين/ات للتأمل والتفكير العميق فيما يتلقونه، ولا سيما أن المعلومات التي يتلقونها قد تكون جديدة، أو متعارضة مع المفاهيم المترسخة بشكل عميق لديهم، كما تسمح مساحات التعمق والتأمل في المضمون للمشاركين بربطها بخبراتهم، وبالتفكير في سبل ربطها بمجالات عملهم. ومن الأدوات التي تسهل العملية التأملية؛ مذكرات التعلم؛ وهي عبارة عن وثيقة يملؤها المشاركون/ات خلال الجلسات المختلفة بالنقاط الأساسية التي تعلموها، وبأمثلة عن كيفية تطبيقها بأنفسهم.
- يقترح الدليل على المدربين/ات جملة من التمارين عند نهاية كل فصل؛ حيث تشكل هذه التمارين اقتراحات من الممكن -بل من المحبذ- تعديلها لتناسب مع خصائص الجلسات والمجموعة، ثم تنوع التمارين بحيث تتماشى مع أنماط تعلم مختلفة، ومع مضمون الفصول، ولتفادي التكرار.
- يستوجب التصميم الذكي لأي عملية تدريب ناجحة تكوين فهم جيد للفئة المستهدفة، وللسياق الخاص بالمجموعة؛ فعلى سبيل المثال لا بد من فهم خصائص وخصوصيات المشاركين/ات؛ إما بطريقة غير مباشرة من خلال الجهة المنظمة مثلاً، أو بشكل مباشر؛ بالاستعانة باستبيان يسبق جلسات التيسير؛ وذلك للتعرف على:
 1. الخلفيات الفكرية والعلمية والثقافية والاجتماعية ذات الصلة بمواضيع الجلسات.
 2. الاتجاهات والمواقف تجاه محاور مشاركة النساء والفتيات في العملية السلمية والمفاوضات.
 3. الخبرات العملية والحياتية ذات الصلة بمواضيع الجلسات.
 4. تجربة الدولة التي ينتمي إليها المشاركون/ات فيما يخص النزاعات ومفاوضات السلام.
 5. الخبرات الشخصية، أو أي تعرض مباشر للنزاع، أو لصدمات ناتجة عنه بشكل مباشر.
 6. مدى تجانس المجموعة المشاركة، ومحاور الاختلاف إن وُجدت.
- تحديد الأعراف والمحرمات الثقافية أو الاجتماعية؛ التي لا بد من التعامل معها بحذر؛ تفادياً لإهانة الفئات المشاركة، أو خلق حالة تصادم تشكل عائقاً أمام التعلم.

خلق مساحة آمنة للتلقّي والمشاركة

خلق مساحة آمنة ومريحة لمشاركة الجميع على اختلافاتهم؛ هي من أسس تيسير جلسات ناجحة؛ لأنها تضمن مشاركة فعلية وصادقة؛ تغني مضمون الجلسات والنقاشات، كما تؤمن مساحة تعليمية حقيقية. ومن أبرز العناصر التي تساعد على خلق هذه المساحة:

- البدء بالتركيز على مبدأ التشاركية في الجلسات، وعلى دور المدرب/ة الذي لا يعتمد على التلقين؛ بل يرتكز بشكل كبير على الخبرات والمعلومات الموجودة لدى المشاركين.
- التشديد على سرية الجلسات والنقاشات التي تتخللها.
- عدم صد أي من المداخلات أو مضمونها بشكل قاطع، والتوسع في محاولة فهم الرأي الآخر؛ من خلال أسئلة توضيحية قد تقرب من وجهات النظر؛ بما يسمح به سياق الجلسة ونظامها.
- التعامل مع المشاركين كمتسرة/ة وليس كمحاضرة/ة؛ أي تفادي التفرد بالكلام، أو الفوقية في التعبير عن الرأي، وتوسيع دائرة المشاركة؛ من خلال اعتماد وسائل تسمح للمشاركين/ات بتنفيذ بعض محاور التيسير بأنفسهم.
- اعتماد المرونة في أدوات التيسير، والانفتاح لتعديلها في خضم الجلسات -إذا استلزم الأمر- بهدف تعزيز مشاركة أوسع وأكثر فعالية.

الفصل الأول

أهمية مشاركة النساء في العملية السلمية

أولاً: آثار النزاع على النساء والفتيات

تتعدى آثار النزاعات والحروب أطراف النزاع لتصل إلى كل مكونات المجتمع، مخلفة وراءها ضحايا ومرتضى من جميع الطبقات والأعمار.

وتؤثر هذه النزاعات على حياة النساء تأثيراً بالغاً؛ على كافة الأصعدة الاجتماعية والاقتصادية؛ حيث يتعرضن للكثير من الانتهاكات؛ والتي تظهر في العديد من الممارسات اللاإنسانية التي تتعرض من خلالها النساء لشتى أنواع الاضطهاد والعنف والاستغلال المهين للكرامة الإنسانية.

وعلى سبيل المثال؛ فإن جرائم الاعتداء الجنسي تستخدم كسلاح حربي تدميري تستخدم من خلاله المرأة كأداة يُبرز من خلالها كل طرف من أطراف النزاع قدرته على فرض النفوذ والسيطرة، وإبتيزاز الطرف الآخر؛ ويصبح الاغتصاب هنا ليس مجرد عمل عدواني ضد المرأة؛ بل يتجاوز ذلك ليصبح عملاً عدوانياً تجاه شعب أو طائفة محلية.

وتضطر المرأة خلال فترة النزاع إلى تحمل مسؤوليات مضاعفة تفرضها عليها ظروف النزاع؛ حيث تضطر في معظم الأحيان لإعالة الأسر في ظل غياب الأب؛ وفي أثناء حملها تلك المسؤوليات تضطر للخضوع لشتى أنواع الاستغلال والممارسات العنيفة أثناء العمل دون توفر أي نوع من أنواع الحماية لها، أو وجود جهات مهتمة يمكنها اللجوء إليها لرفع شكاواها أو المطالبة بحقوقها.

وحسب الإحصائيات؛ تمثل النساء والأطفال 80% من ملايين اللاجئين والمهجرين نتيجة الحروب والصراعات¹، ويمثلون أيضاً النسبة الأكبر من ضحايا النزاعات المسلحة (70%)؛ ونذكر مثلاً على ذلك؛ تعرّض ما بين 20 إلى 50 ألف امرأة للاغتصاب في الحرب الأهلية التي قامت في البوسنة²، وعشرة أضعاف هذا العدد من النساء عانين من العنف والاعتصاب والتشويه جراء النزاع القائم بجمهورية الكونغو الديمقراطية³، كما تشير تقديرات الأمم المتحدة أيضاً إلى أن عدد الأسر التي تُعيلها النساء يزداد أثناء وبعد الصراع ليصل إلى نسبة 40%؛ وغالباً ما تكون هذه الأسر تحت خط الفقر.

1. تقرير هيئة الأمم المتحدة للمرأة 2014.

2. "Sexual and Gender-Based Violence in Conflict: A Framework for Prevention and Response", United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs.2008.

<http://ochaonline.un.org/News/InFocus/SexualandGenderBasedViolence/AFrameworkforPreventionandResponse/tabid/4751/language/en-US/Default.aspx>

Retrieved on 2009-06-30

3. تقرير الأمين العام للمجلس الامن الدولي لسنة 2012

<https://documentsddsny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N13/245/86/PDF/N1324586.pdf?OpenElement>

ورغم أن النساء يتحملن التبعات الأكثر مأساوية جراء الحروب والنزاعات، وتتأثر حياتهن على نحو بالغ السوء نتيجة الممارسات التي ترتكب في حقهن أثناءها؛ إلا أنهن غالبًا ما يستبعدن كطرف فاعل يمكنه المشاركة في لعب دور أساسي خلال عمليات الوساطة والمفاوضات الرامية إلى تحقيق السلام؛ حيث يتم احتكار تقسيم الأدوار في عملية بناء السلام من قبل الأطراف السياسية والأمنية.

إن مشاركة المرأة في عمليات بناء السلام تعزز من قدرة صانعي السلام؛ ذلك أن النساء يمثلن الطرف الأكثر تمثلاً للواقع الاجتماعي أثناء وبعد فترة النزاع، والأكثر اطلاعًا على الاحتياجات الملحة التي تطرحها ظروف الحياة غير المستقرة في ظل المعاناة التي تفرضها الحرب؛ ومن ثم تُطرح مسألة إدراج النساء في عمليات بناء السلام وتمكينهن من المشاركة في المفاوضات لتحقيق مفهوم العدالة الاجتماعية والمساواة، والتمكن من الوصول إلى نتائج وأهداف تمس الاحتياجات الفعلية المطروحة من قلب الواقع المعاش.

ثانيًا: المرجعيات القانونية؛ الدولية والمحلية

لقد تم طرح مجموعة من القرارات المتكاملة التي شددت على ضرورة مشاركة النساء في مفاوضات بناء السلام، وأكدت أهمية الدور الحيوي الذي يمكن أن يلعبه في هذا الإطار، ومدى الفائدة المجتمعية التي ستتحقق من خلال ذلك؛ وقد تمثلت هذه القرارات فيما يلي:

1. قرار الأمم المتحدة 1325، والقرارات ذات الصلة⁴

تم اتخاذ قرار مجلس الأمن 1325 المتعلق بالمرأة والأمن والسلام في جلسة 31 من تشرين الأول/أكتوبر سنة 2000؛ وهو عبارة عن وثيقة مكونة من 18 نقطة أساسية، يتناول من خلالها أهمية مشاركة النساء في الحياة السياسية والاجتماعية، وضرورة حضورهن في مفاوضات بناء السلام وعمليات الوساطة، وضرورة فتح المجال لمشاركة المرأة في صنع القرار السياسي؛ عبر إعطائها فرصة التمثيل في الأحزاب السياسية، ويتطرق أيضاً إلى الآثار السلبية للنزاع المسلح على المرأة خاصة، والانتهاكات التي من الممكن أن تتعرض إليها، وضرورة حماية حقوقها أوقات النزاع، وضرورة تعميم المنظور الجنسي في أنظمة الإبلاغ والتنفيذ لدى الأمم المتحدة، كما يدعو القرار إلى اعتماد منظور النوع الاجتماعي؛ للنظر في احتياجات النساء والفتيات أثناء فترة النزاع، وإعادة الإدماج والتأهيل، وعمليات التوطيين بعد انتهاء الصراع.

وقد اعتمد مجلس الأمن جملة من القرارات المتممة لقرار 1325؛ والتي اهتمت بمتابعة التقدم في تنفيذه؛ وقد تمثلت هذه القرارات فيما يلي:

4. للاطلاع على هذه القرارات انظر موقع الامم المتحدة التالي:

<http://www.un.org/ar/peacekeeping/issues/women/wps.shtml>

- **قرار 1820 الصادر سنة 2008:** يعزز قرار مجلس الأمن 1820 القرار الأساسي 1325، ويصف ممارسة العنف الجنسي في فترات النزاع بأنها جريمة حرب، ويشدد على ضرورة التزام أطراف النزاع المسلح بالتدخل لمنع ممارسات العنف الجنسي على المدنيين - خاصة النساء- وتسيط عقوبات تأديبية على مرتكبيها.
- **قرار 1888 الصادر سنة 2009:** وهو يكلف بعثات حفظ السلام بمهمة حماية النساء والأطفال من العنف الجنسي خلال فترات الحرب، ويؤكد ضرورة وضع حد للإفلات من العقوبات المسلطة على مرتكبي هذه الجرائم، كما أنه يشجع على إدماج النساء في بعثات حفظ السلام، ومشاركتهم مع القوات المسلحة وقوات الأمن الوطنية.
- **قرار 1889 الصادر سنة 2009:** يؤكد هذا القرار ضرورة تعزيز مشاركة المرأة في عمليات حفظ السلام، ويحث الدول الأعضاء على السعي لتطوير دور المرأة في جميع مراحل عمليات تسوية النزاع وما بعد النزاع، كما أنه يشدد على ضرورة اتخاذ استراتيجية دقيقة لمتابعة تنفيذ القرار الأساسي 1325.
- **قرار 1960 الصادر سنة 2010:** على منوال القرارات السابقة؛ فهو يؤكد ضرورة منع ممارسة العنف الجنسي، ويطلب برصد وتنفيذ الالتزامات من قبل أطراف النزاع.
- **قرار 2106 الصادر سنة 2013:** يشير إلى ضرورة تأسيس نهج شامل للعدالة الانتقالية في حالات النزاع المسلح وحالات ما بعد انتهاء النزاعات، ويؤكد ضرورة تشجيع مشاركة المرأة في جميع جوانب الوساطة والإنعاش وبناء السلام.
- **قرار 2122 الصادر سنة 2013:** يؤكد أن تحقيق السلام يستوجب اتباع استراتيجية مدروسة؛ تقوم على الربط بين الأنشطة السياسية والأمنية وبين أنشطة التنمية وحقوق الإنسان، وتشمل مبدأ المساواة بين الجنسين، كما أنه يشدد على متابعة تنفيذ القرار 1325.

قرار الأمم المتحدة 1325 وأمثله على تطبيقه في المنطقة العربية

خلال سبعة عشر عاماً منذ إصدار مجلس الأمن للقرار 1325؛ اعتمدت ثلاث دول عربية فقط خططاً وطنية لتنفيذه؛ هذه الدول هي العراق والأردن وفلسطين.

- **دولة العراق:** هي أولى الدول التي اعتمدت خطة وطنية لتنفيذ القرار يستغرق تنفيذها أربع سنوات (2014 - 2018)، بالإضافة إلى ذلك فقد تم تشكيل فريق عمل يُعنى بخلق الآليات المطلوبة لتنفيذ الخطة. وتتنظر دولة العراق اليوم في سبل تمديد وتعديل هذه الخطة التي شارفت على الانتهاء؛ من حيث المدة الزمنية المطروحة؛ لا سيما وأن تنفيذها لم يتم بالشكل المرجو حتى اليوم. وتجدر الإشارة إلى أن وضع الخطة قد شكل فرصة حوار وطنية بين كافة القطاعات العاملة مع المرأة ومن أجلها في العراق، شملت أيضاً بشكل فاعل إقليم كردستان.

- **دولة فلسطين:** على الرغم من أن القرار 1325 لا يتطرق بشكل واسع إلى وضع المرأة في ظل الاحتلال؛ إلا أن الحركة النسائية الفلسطينية طالما استخدمت هذا القرار كأداة قانونية دولية في وجه الاحتلال الإسرائيلي، إلى جانب ذلك فقد أطلقت وزارة شؤون المرأة في السلطة الفلسطينية (في شهر آب/أغسطس من عام 2016) خطة وطنية تنفيذية لتطبيق القرار.
 - **دولة الأردن:** بدأت منذ عام 2010 بتطوير خطة عمل وطنية لتنفيذ القرار؛ حين أسست اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة الائتلاف الوطني لتنفيذ قرار مجلس الأمن 1325. وقد قدمت المسودة الأولى للخطة لمراجعتها من قبل الحكومة في عام 2012، واستمرت المراجعة ثلاث سنوات، قامت بعدها اللجنة -بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة- بتطويرها، واعتماد نسخة جديدة في عام 2015.
- وعلى المستوى الإقليمي كانت الجهود في إطار تطبيق القرار كالتالي: إلى جانب العديد من المؤتمرات الإقليمية التي سعت إلى تحفيز الدول الأعضاء على تنفيذ القرار؛ أصدرت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ومنظمة المرأة العربية -بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة- استراتيجية إقليمية بعنوان "حماية المرأة العربية: الأمن والسلام"؛ وذلك منذ عام 2012. وتهدف هذه الاستراتيجية إلى رسم الأطر المطلوبة للنهوض بأجندة المرأة العربية، ولوضع برامج وخطط تتناسب مع أولويات تحقيق الأمن الإنساني لها.⁵

5. للاطلاع على الاستراتيجية انظر موقع منظمة المرأة العربية التالي: <http://arabwomenorg.org/PublicationDetails.aspx?ID=66>

2. الهدف رقم 5 من أهداف التنمية المستدامة SDG⁶

يحرص هذا الهدف على ترسيخ مبدأ المساواة بين الجنسين، والقضاء على جميع أشكال التمييز والعنف ضد المرأة، كما أنه يكفل مشاركة المرأة في جميع المجالات، ويؤكد مبدأ تكافؤ الفرص والمساهمة في صنع القرار؛ من خلال لعب أدوار فاعلة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

3. اتفاقية سيداو⁷

جاءت اتفاقية سيداو بغرض إلغاء كل أشكال التمييز ضد المرأة، وركزت على اتخاذ التدابير اللازمة لإرساء منظومة المساواة بين الجنسين، وتعزيز مشاركة المرأة في كل المجالات وضرورة تمتعها بنفس المساحة للمساهمة في صنع القرار.

6. للاطلاع على الهدف الخامس بالتفصيل انظر موقع الامم المتحدة فيما يخص أجندة الأهداف التنموية 2030

<http://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/gender-equality/>

7. للاطلاع على اتفاقية السيداو انظر موقع الامم المتحدة التالي

<http://www.un.org/womenwatch/daw/cedaw/>

ثالثاً: تأثير وخصائص مشاركة المرأة في العملية السلمية

يمكن تعريف تأثير المرأة في العملية السلمية بأنه "الفرق الذي تحدثه عبر مشاركتها في اتفاقية سلام من حيث المضمون وتنفيذها"، ولا يقاس هذا التأثير بما إذا كانت هذه المشاركة قد أدت إلى وضع اتفاقية أم لا، أو ما إذا تم تنفيذ الاتفاقية من عدمه؛ لأن هذا يعتمد على عوامل عديدة غير مشاركة المرأة، كما أن مشاركة المرأة حتى وإن كانت بأعداد كبيرة خلال العملية السلمية؛ فإن هذا لا يزيد في حد ذاته من فرص الوصول إلى اتفاقية تتضمن الأولويات النسائية وتنفيذها؛ إذ إنه لا بد من النظر إلى مقدار تأثيرها في المفاوضات وآليات أخذ القرارات؛ ومن ثم فإن جعل المرأة مؤثرة هو أكثر أهمية من إحصاء عدد مشاركتها في المفاوضات.

وعلى الرغم من صعوبة قياس تأثير المرأة الفعلي على محادثات السلام وبناء الأمن؛ فقد أشارت إحدى الدراسات إلى أن المحادثات تتضاعف نسبة فشلها إلى 50% في حالة عدم اشتراك الهيئات المدنية -ولا سيما المعنية بالمرأة- فيها.⁸ كما تشير دراسة أخرى إلى أن إشراك النساء يُزيد بنسبة 20% من فرص استمرار اتفاقية السلام، وبنسبة 35% من فرصة استمرارها 15 سنة على الأقل.⁹

8. المصدر:

Desiree Nilsson. (2009). "anchoring the Peace: Civil Society Actors in Peace Accords and Durable Peace." International Interaction 2009. Vol. 38: no.2, pp. 243-266. <http://www.tandfonline.com/doi/abs/10.1080/03050629.2012.659139>

9. المصدر: نقلاً عن بحث غير منشور للباحثة لوريل ستون:

Marie O'Reilly, Andrea Ó Súilleabháin, and Thania Paffenholz, "Reimagining Peacemaking: Women's Roles in Peace Processes," New York: International Peace Institute, June 2015.

ويظهر تأثير المرأة من خلال عدة إنجازات من حيث الإجراء والمضمون:

تأثير المرأة على المفاوضات من حيث المضمون	تأثير المرأة على المفاوضات من حيث الإجراء
1. الضغط لوقف الأعمال العدائية ولانطلاق المفاوضات واستمرارها.	1. وضع القضايا التي تهتم المرأة ضمن جدول أعمال المفاوضات.
2. الضغط لتوقيع الاتفاقية؛ سواء أكان ذلك من داخل قاعة المفاوضات أم من خارجها.	2. تضمين الاتفاقية للقضايا التي تهتم المرأة.
3. تمثيل أكبر للمرأة في عملية السلام وعند التنفيذ، وفي البنية السياسية للدولة فيما بعد النزاع؛ كالحكومة، ولجنة صياغة الدستور.	3. المشاركة في المفاوضات بطريقة مؤثرة.
4. إجراء إصلاحات سياسية وقانونية عبر تضمين الأحكام المراعية للجنس في الاتفاقية؛ مثل تغيير القوانين الجائرة بحق المرأة، ومنع ومعاقبة الاعتداءات الجنسية خلال النزاع.	4. المشاركة في التنفيذ، وفي الهيئات واللجان التي تبتق عن الاتفاقية.

إسهامات المرأة في المفاوضات السلمية وصياغة الدساتير وتنفيذ الاتفاقيات

يمثل تأثير مشاركة المرأة في مفاوضات السلام وعملية صياغة الدساتير أمراً مهماً للغاية؛ حيث يمكنها من إثبات وجودها على طاولة المفاوضات، وفرض الاعتبارات المتعلقة باحتياجاتها الجندرية في الاتفاقيات النهائية المبرمة، إضافة إلى أن مشاركتها في عملية صياغة الدساتير تؤدي -ضرورة- إلى ضمان مراعاة حقوق المرأة؛ ليس فقط بمجرد التعرّيج على مصطلح المساواة بين الجنسين في المطلق؛ وإنما في تفاصيل مهمة متعلقة باستحقاقاتها واحتياجاتها.

ارتباط قوة تأثير النساء بفرص الوصول إلى اتفاقيات نهائية

يمكن للنساء المشاركات في المفاوضات أن يكنّ مؤثرات بدرجة كبيرة في مسار التفاوض؛ ومن ثم يتم الوصول بصورة أسرع إلى اتفاقيات السلام، كما أن حضورهن يزيد من فرص الالتزام وتنفيذ جدول الأعمال النهائي؛ وذلك لارتباط تواجدهن على طاولة المفاوضات بتمثيل القاعدة الشعبية والفئات الهشة؛ وهو ما يلزم الأطراف بأن يكونوا جديين في بناء اتفاقات شاملة لا تتجاوز حقوق واحتياجات الجمهور.

مشاركة المرأة تعزز من تأثير الجهات الأخرى الداعية للسلام

إن حضور المرأة في عمليات السلام يستدعي غالباً تدخل أطراف أخرى؛ مثل المنظمات الدولية ومؤسسات حقوق الإنسان؛ والتي من شأنها التأثير على مسار المفاوضات، والدفع بصورة أكبر نحو الوصول إلى اتفاق؛ وبالتالي يمكن ممارسة عملية الضغط من قبل النساء -أكثر من الجهات الأخرى- من أجل التوقيع على اتفاقيات السلام.

تنوع سبل مشاركة المرأة في العملية السلمية

يُمكن للمرأة المشاركة في العملية السلمية بعدة بطرق؛ منها التمثيل المباشر على طاولة المفاوضات، أو ضمن فريق الوساطة في المشاورات والرقابة وإدارة الحوارات، كذلك عبر ورش العمل واللجان الشاملة، أو ضمن عمليات المناصرة المنظمة والحشد الجماهيري؛ وهذا لضمان حضورها في جميع مراحل عملية المفاوضات (أي قبلها وأثناءها وبعدها) خلال عملية تنفيذ الاتفاق (مراجعة الفصل الثاني لمزيد من التفاصيل).

أدوار النساء والفتيات خلال النزاع ومرحلة ما بعد النزاع

تلعب النساء أدواراً مهمة خلال فترة النزاع؛ وذلك باعتبار الوظائف المتعددة التي تشغلها في المجتمع؛ حيث تعتبر العنصر الأهم الذي يحمي منظومة التماسك الأسري والاجتماعي خلال فترة النزاع والحرب. وتتمثل الأدوار المتعددة التي قد تشغلها المرأة خلال فترة النزاع في الآتي:

- تقديم عدة خدمات للمقاتلين من ترميض وإيواء ومد بالمؤونة.
- المشاركة في الدفاع والقتال.
- حماية العائلة من التفكك، واستلام مهام الرجل في غيابه؛ من إعالة وإنفاق وحماية.
- المشاركة في الحياة السياسية والاجتماعية: الوصول إلى القيادة وصنع القرار.
- بناء السلام وحل النزاعات.
- حشد القاعدة الشعبية والدعوة لوقف العنف.
- المشاركة في الحركات المطالبة بالتغيير.

أهمية مشاركة النساء في العمليات السلمية والترتيبات الأمنية

1. من خلال مشاركة النساء في مفاوضات بناء السلام يمكن تحقيق سلام أكثر استدامة وشمولاً؛ حيث يغطي احتياجات وتطلعات شرائح أوسع من المجتمع.
2. مساهمة المرأة في عملية بناء السلام تبدأ من الدائرة الضيقة (أي العائلة)؛ لتشمل الدائرة الموسعة (المجتمع)، وتلعب النساء دوراً رئيسياً في تنشئة أجيال السلام القادمة، وتأسيس اللبنة الأولى في عملية الانتقال الديمقراطي، وإعادة الإعمار فيما بعد الحرب.
3. إثبات أهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه المرأة -بغض النظر عن كونها ضحية حرب- كشريك فاعل يمتلك تطلعات ورؤى ومصالح، ويمكنه التعبير عنها وقيادتها.

4. النساء عادة ما يكن أقرب للواقع المأساوي المعاش خلال فترات النزاع وما بعدها؛ لذا فهن الأقدر على التعبير والمطالبة باحتياجات الفئات الهشة التي يتم تجاهلها عادة (المفقودين، الأرامل، اللاجئيين..).

5. ضمان تمثيل النساء في المنتديات الدولية ومؤتمرات السلام؛ لتمكينهن من طرح قضايا المرأة واحتياجاتها وتطلعاتها.

6. ضمان تنفيذ اعتبارات وقرارات مراعاة النوع الاجتماعي.

7. التمكن من توفير تمويلات خاصة وموجهة لمعالجة قضايا المرأة بالتحديد؛ حيث إن توفير التمويل المادي يمكن الحركات النسائية من تحقيق الاستقلالية؛ وبالتالي يعزز مشاركتهن في الشأن العام، وانخراطهن كشركاء في منظومة بناء السلام.

8. ضمان تشريك المرأة في العمليات السياسية، وهياكل تتبع اتفاقيات السلام؛ مثل الحكومة، ولجان صياغة الدستور، وهياكل الحكم المؤقتة.

9. ضمان تمتع المرأة بحظوظ متساوية مع الرجل في عملية صنع القرار.

10. ضمان إدراج جدول أعمال المرأة في اتفاق السلام النهائي.

التمارين المقترحة للفصل الأول

تمرين رقم: 1.1

اختبار معلومات	عنوان التمرين
يتم اختبار المعلومات بـ"صح" أو "خطأ"	طبيعة التمرين
ترسيخ بعض المعلومات التي يعالجها الفصل	الهدف الأساسي
<ul style="list-style-type: none"> - من 10 إلى 30 دقيقة بحسب الأسلوب المعتمد. - 10 دقائق للملاحظات الختامية. 	المدة
<ul style="list-style-type: none"> - نسخة مطبوعة من الأسئلة المعتمدة لكل المشاركين. - أقلام. - عرض للأسئلة على شاشة. 	الأدوات والمواد
غير محدد (مفتوح)	عدد المشاركين/ات

<p>- الأسلوب الأول: من الممكن استخدام هذا التمرين كوسيلة لدفع المشاركين/ات إلى التركيز خلال الجلسة؛ بحيث توزع الأسئلة في أول الجلسة، مع طلب الإجابة عليها خلال الجلسة حين تظهر المعلومة ذات الصلة؛ ومن ثم تعلن الإجابات الصحيحة في نهاية الجلسة لتكون بمثابة ملخص.</p> <p>- الأسلوب الثاني: يُدفع بالمشاركين/ات إلى العودة إلى ما تلقوه خلال الجلسة؛ حيث توزع الأسئلة في نهاية الجلسة، ويُطلب من الجميع الإجابة بشكل فردي؛ ومن ثم تعلن الإجابات الصحيحة.</p>	<p>خطوات التنفيذ المقترحة</p>
<p>- من المفضل ألا يطلب من المشاركين/ات مشاركة أجوبتهم بشكل فردي وعلني من أجل تفادي إحراجهم/ن؛ خاصة أن الهدف من التمرين هو تثبيت المعلومات وليس التقييم الفردي.</p>	<p>المقاربة الختامية</p>

الأسئلة المقترحة

1	النساء أقل عرضة لآثار النزاع؛ بما أنهن يشاركن بشكل أقل من الرجل في المواجهات المسلحة.	<input type="checkbox"/> صح <input type="checkbox"/> خطأ
2	تعتبر ممارسة العنف الجنسي في فترات النزاع جريمة حرب.	<input type="checkbox"/> صح <input type="checkbox"/> خطأ
3	يتناول قرار مجلس الأمن 1325 موضوع حق المرأة في التعليم العالي، والبحث العلمي.	<input type="checkbox"/> صح <input type="checkbox"/> خطأ
4	يعتبر قرار مجلس الأمن 1325 قراراً ملزماً لكافة أعضاء هيئة الأمم المتحدة، وهي مجبرة على تنفيذه تحت طائلة العقوبات الدولية.	<input type="checkbox"/> صح <input type="checkbox"/> خطأ
5	حتى الآن تبنت خمس دول عربية استراتيجية أو خطة وطنية لتنفيذ قرار مجلس الأمن 1325.	<input type="checkbox"/> صح <input type="checkbox"/> خطأ
6	مساهمة المرأة في عملية بناء السلام تبدأ من الدائرة الضيقة؛ أي العائلة.	<input type="checkbox"/> صح <input type="checkbox"/> خطأ
7	تساهم مشاركة الهيئات المدنية -ولا سيما تلك المختصة بشئون المرأة- في فرص نجاح عمليات السلام واستدامتها.	<input type="checkbox"/> صح <input type="checkbox"/> خطأ

الإجابات الصحيحة

خطأ	السؤال 1
صح	السؤال 2
خطأ	السؤال 3
خطأ	السؤال 4
خطأ	السؤال 5
صح	السؤال 6
صح	السؤال 7

تمرين رقم: 2.1

عنوان التمرين	تمرين تأمل
طبيعة التمرين	يتم التمرين بتأمل دور المرأة في العملية السلمية.
الهدف الأساسي	تشجيع المشاركين/ات على التفكير في دور المرأة في العملية السلمية في السياق المحدد لدولتهم أو منطقتهم، والانطلاق نحو الفرص التي من الممكن الاستفادة منها لإشراك النساء.
المدة	- 15 دقيقة على الأقل للتنفيذ. - 10 دقائق للملاحظات الختامية (من الممكن تعديل المدة المطلوبة إذا توفر الوقت).
الأدوات والمواد	- أوراق ملاحظات لاصقة (post-it notes) بلونين. - أقلام. - عدد من لوحات الورق القلاب (flip-chart boards).
عدد المشاركين/ات	- من 5 إلى 20 (مع الأخذ بالاعتبار أن التمرين يتطلب التنقل في الصالة)

<p>- كتابة نوع/أسلوب لمشاركة المرأة في عمليات السلام (التي تم استعراضها في الفصل بشكل سريع)؛ حيث يُطالب المشاركون/ات بتدوين أمثلة عن مشاركة المرأة، مع استخدام إحدى الأوراق الملونة المخصصة للملاحظات للإشارة إلى مشاركة حصلت فعلاً، وتستخدم الورقة ذات اللون الآخر لذكر حالات يمكن للمرأة المشاركة فيها، مع ملاحظة أن الكتابة المطلوبة هي مجرد عنوان قصير أو جملة لا أكثر.</p> <p>- ملاحظة: الأمثلة تكون على صعيد الدولة أو المنطقة أو المحافظة؛ وذلك بحسب نوع المجموعة وفئات المشاركين/ات.</p>	<p>خطوات التنفيذ المقترحة</p>
<p>- يختار المدرب/ة -بحسب الوقت المتوفر- عددًا من الأوراق، ويطلب ممن كتبها توسيع الفكرة، أو سرد تفاصيل المشاركة.</p>	<p>المقاربة الختامية</p>

تمرين رقم: 3.1

عنوان التمرين	التأثير التفاضلي
طبيعة التمرين	النظر في التأثير التفاضلي (المختلف) للنزاع على الأفراد.
الهدف الأساسي	تأكيد تنوع أوجه تأثير النزاعات، واختلاف حدتها وأشكالها باختلاف الأفراد اللذين يعانون منها (ولا سيما نوعهم الاجتماعي).
المدة	- 30 دقيقة للتمرين الجماعي. - 10 دقائق للملاحظات الختامية.
الأدوات والمواد	- عدد من لوحات الورق القلاب (flip-chart boards).
عدد المشاركين/ات	- غير محدد (مفتوح).



خطوات التنفيذ المقترحة

- يبدأ المدرب/ة بتقسيم اللوح إلى قسمين (قسم لتدوين الآثار المباشرة للنزاع، وقسم آخر للآثار غير المباشرة)، ثم يطلب من المشاركين إعداد أمثلة عن مخلفات النزاع ووضعها في الخانة المناسبة، ثم يسأل المشاركين/ات عن كيفية اختلاف هذه التأثيرات بالنسبة للآتي:
 - الأفراد من أعمار مختلفة.
 - الأفراد حسب اختلاف النوع الاجتماعي.
 - الأفراد ذوي الحاجات مختلفة (ذوي الحاجات الخاصة).
- من الممكن أيضًا تحويل هذا التمرين إلى مجموعات عمل في حال توفر الوقت لذلك. وفي هذه الحالة تتم مناقشة الآثار المختلفة ضمن مجموعات؛ ومن ثم عرضها في نهاية الجلسة.

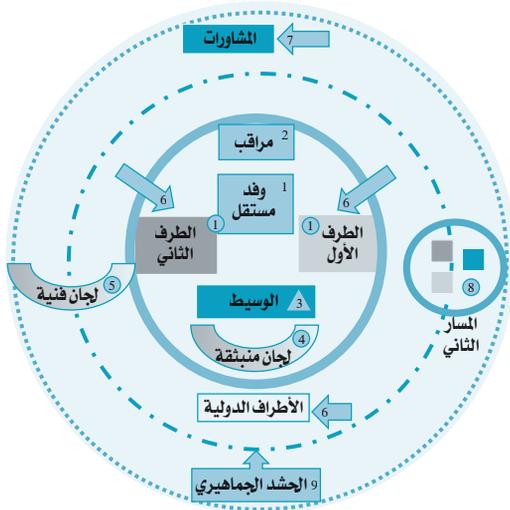
المقاربة
الختامية

- المطلوب هنا هو توسيع فهم المشاركين/ات للنزاع، وللطرق المختلفة التي يؤثر بها على الأفراد، وربط ذلك بأهمية مشاركة المرأة وتمثيل كافة أطراف المجتمع في العملية السلمية؛ لما تقدمه من رؤية مختلفة، وأولويات مختلفة لا بد من إدراجها من أجل تحقيق سلام شامل وعادل.
- لا بد من الإشارة إلى التنوع ضمن كل شريحة من المجتمع، وضمن المجموعات النسائية نفسها.

الفصل الثاني

سبل وآليات مشاركة النساء في العملية السلمية

هناك عدة سبل وآليات لإدماج المرأة في المفاوضات السلمية والوساطة؛ وتتراوح تلك الوسائل ما بين الجلوس على طاولة المفاوضات، إلى القيام بالحشد الجماهيري على مستوى القاعدة الشعبية.



آليات إدماج المرأة في مفاوضات السلام

1. ضمن الوفود أو تخصيص وفد مستقل	4. ضمن اللجان المنبثقة أو الدائمة	7. المشاورات
2. وضع المراقب	5. ضمن الخبراء أو اللجان الفنية	8. ورش العمل (المسار الثاني)
3. الاندماج ضمن وفد الوسيط	6. المناصرة تجاه الأطراف والجهات الدولية	9. الحشد الجماهيري

رسم يبين آليات إدماج المرأة في المفاوضات السلمية والوساطة

أولاً: التمثيل المباشر على طاولة المفاوضات ضمن وفود سياسية أو مستقلة

يُعد تمثيل المرأة في مواقع صنع القرار من أهم الوسائل التي تدعم حضور النساء في الحياة السياسية العامة للبلاد، ويأخذ هذا التمثيل اتجاهين؛ إما عبر نظام الحصص (الكوتا) الذي يشجع على مشاركة المرأة السياسية في المجالس المنتخبة؛ حيث يأخذ نظام الكوتا ثلاثة أشكال؛ تتمثل أولاً في الكوتا القانونية أو الدستورية التي تنص على تخصيص نسبة محددة من المقاعد في المجالس التشريعية للنساء، ثم نجد ثانياً الكوتا الترشيحية؛ وهي تلزم الأحزاب بوضع نسبة محددة من النساء على رؤوس قوائمها الانتخابية، أما الشكل الثالث فهو الكوتا الطوعية؛ والتي تعتمد على بعض الأحزاب بناء على مبدأ إشراك المرأة الذي تتبناه دون وجود نص قانوني يفرض عليها ذلك.

وتُطرح الكوتا كحل مرحلي لمشكلة تغييب المرأة وضعف مشاركتها في الحياة السياسية؛ ولكن يبقى تمثيل النساء من خلال الوفود السياسية غير قادر على خدمة احتياجات جمهور النساء بدرجة كبيرة في المنطقة؛ لأن الإطار الحزبي يفرض على المرشحات الالتزام بأهداف الحزب.

أما الاتجاه الآخر للتمثيل؛ فهو يتم عبر الوفود المستقلة؛ التي تطرح احتياجات النساء كأولوية دون أي اعتبارات حزبية؛ ويمكن لهذه الوفود ممارسة الضغط بصفة أكبر عبر القيام بالتنسيق الاستراتيجي مع وفود نسائية أخرى من أجل تعزيز العمل على المصالح المشتركة، وتشكيل تحالفات نسائية.

نيبال (2005 - 2012)

تُعتبر تجربة نيبال الرائدة في آسيا (ما بين سنة 2005 و2012) من أهم النماذج التي يمكن ذكرها في هذا السياق؛ حيث تم إدراج حصص للنساء والفئات المهمشة ضمن القانون الانتخابي؛ تكريساً لمبدأي التشريك والشمولية، وتم تخصيص 33% كحد أدنى من المقاعد لحصة النوع الاجتماعي خلال الانتخابات التشريعية سنة 2008.

اليمن (2013)

خلال مؤتمر الحوار الوطني باليمن الذي عقد سنة 2013؛ تم إدراج حصة للنساء تقدر بـ 30% من أجل المشاركة في الوفود المفاوضة، وتم إعطاء وفود المجتمع المدني المستقلة 40 مقعداً من أصل 365 مقعداً.

الكونغو (1999 - 2003)

كان للنساء في بداية المفاوضات الكونغولية (ما بين عامي 1999 و2003) حضور ضعيف جداً؛ بل يكاد يكون منعدماً؛ حيث نجد ست نساء من أصل 362 عضواً مشاركاً، وقد تمكنت المجموعات النسائية المحلية من زيادة أعداد النساء المشاركات بصفة ملحوظة؛ من 6 مشاركات إلى 40 مندوبة في مفاوضات مدينة صن سيتي.

فلسطين (2005)

تم سن قوانين تضمن حدًا أدنى من حصص النساء في القوائم الانتخابية؛ حيث تترشح امرأة ضمن الأسماء الثلاثة الواردة في قائمة المرشحين الأولى، ثم امرأتان ضمن الأسماء الأربعة التالية، وثلاث نساء ضمن الأسماء الخمسة التي تليها؛ وهكذا.

ثانيًا: وضع المراقب

يمكن للنساء لعب دور المراقب، والتمكن من الحضور مباشرة في المفاوضات، ويكون المراقب عادة مطلعًا على جدول أعمال المفاوضات؛ مما يؤهله لتقديم ملاحظات وانتقادات من الممكن أن يستفيد منها الوسطاء وأطراف النزاع، كما أن بإمكان المرأة كمراقب تشكيل تحالفات مع مجموعات أخرى من المراقبين؛ للمساهمة في التوصل لاتفاق، أو ممارسة الضغط لإدراج قضايا أخرى تهم النساء والأطفال ضمن محاور المفاوضات، والتحدي الذي يمكن أن يواجهه المرأة هو وجود معايير حاسمة للاختيار؛ لضمان المشاركة الفعالة للمراقبين أثناء عملية السلام.

ليبيريا (2003)

قامت النساء بلعب دور المراقب أثناء عملية التفاوض في ليبيريا، وسعين للتواصل مع شبكات نسائية من خارج المفاوضات من أجل تعزيز مشاركة النساء، وزيادة التأثير؛ وقد تمكن من تحقيق ذلك.

بوروندي (1999 - 2003)

قام فريق الوساطة بمحاولة لإدماج المرأة في المفاوضات، رغم رفض الوفود الحكومية لمشاركة المرأة، وقد تمكن وفد الوساطة التتزاني من التفاوض حول إعطاء المرأة دور المراقب لضمان إدماجها في العملية السلمية.

الصومال (1993)

خلال مؤتمر المصالحة الوطنية بالصومال؛ مارست بعض النساء الحاضرات بصفة مراقب الضغط العلني على زعماء الفصائل من أجل الاتفاق؛ عن طريق إعلان الصوم المسترسل إلى أن تم التوصل إلى خطة عمل بعد 24 ساعة.

ثالثاً: الإدماج ضمن وفد الوسيط

تستطيع المرأة تحقيق تأثير مهم إذا تم إدماجها ضمن الوفد الوسيط؛ حيث إن مشاركتها في عملية الوساطة تساهم في وضع احتياجات النساء في الاعتبار، ومراعاتها أثناء الاتفاق النهائي، كما أن حضورها يجعل إطار التفاوض بين

الأطراف أكثر سلمية، ويسهل العمل على الاتفاق، والتركيز على التفاصيل المشتركة التي تدعم الحاجة إلى التوافق بين الأطراف.

كولومبيا (2013)

قامت اللجنة الحكومية الكولومبية بتعيين سيدتين لهما خبرة تقنية ومعرفة ميدانية مهمة ضمن فريق الوساطة، وأدت مشاركتهما إلى ربط الصلات بين المسار الأول والمسار الثاني؛ وبالتالي تم تعزيز تأثير مشاركة المرأة. وفي سنة 2013 اجتمعت 449 امرأة خلال قمة المرأة والسلام، وقمن بإصدار ستة مقترحات من أجل تنفيذ اتفاقية السلام، وتم طرحها في وقت لاحق على طاولة المفاوضات.

كينيا (2007)

ساهم حضور السيدة جراسا ماشيل -كمساعدة للوسيط ومبعوث الأمم المتحدة كوفي عنان ضمن فريق الاتحاد الأفريقي- بدرجة كبيرة في توحيد صفوف المجموعات النسائية المشاركة؛ وبالتالي تمكنت هذه المجموعات من الضغط أكثر بهدف زيادة التركيز على قضايا المرأة.

رابعًا: اللجان المنبثقة للإعداد وتنفيذ الاتفاقيات النهائية، واللجان الدائمة

تُعتبر اللجان الشاملة من أهم الطرق التي يتم من خلالها تفعيل مشاركة المرأة في العملية السلمية؛ وذلك خلال المفاوضات وبعد الاتفاق؛ وهناك ثلاثة أنواع من اللجان؛ هي: أولاً اللجان التي تعمل خلال مسار المفاوضات؛ وهي لجان التخطيط وإدارة عملية المفاوضات، ثم نجد ثانياً اللجان التي تعمل بعد الاتفاق على مراقبة مسار العدالة الانتقالية، ووقف العنف وإطلاق النار، أو صياغة الدساتير، ثم ثالثاً نجد اللجان الدستورية الدائمة التي تهتم بقضايا تخص التماسك الاجتماعي؛ مثل المساواة بين الطوائف.

وحتى تضمن المرأة مشاركتها في لجان ما بعد الاتفاق؛ فلا بد لها من المشاركة في المفاوضات بعدة طرق؛ إما عبر نظام الكوتا، أو عبر الوفود المستقلة؛ وذلك لكي تتمكن من فرض وجودها، وإدراج حق مشاركتها فيما بعد الاتفاق عبر اللجان الشاملة.

أمثلة عن اللجان التي بعثت أثناء فترات النزاع:

- لجنة الطوائف العرقية في قرغيزستان (2013)
- لجنة التكامل والتماسك الوطنية بكينيا (2008)

خامسًا: الإدماج ضمن الخبراء واللجان الفنية الداعمة

تتطلب عملية المفاوضات وما بعدها -عادة- حضور خبراء استشاريين، ولجان فنية داعمة؛ وذلك لمساعدة فريق الوسطاء، وتقديم الدعم الفني والمشورة في الوقت المناسب، وهنا يمكن للمرأة أن تساهم بصفة إيجابية من خلال مشاركتها كخبيرة، أو ضمن اللجان الفنية، ويمكنها تقديم رؤية مختلفة للقضية تطرح جوانب يتم إغفالها عادة لعدم وجود من يطرحها على طاولة المفاوضات.

سادسًا: المناصرة

يستوجب مسار المفاوضات عادة القيام بالضغط على الأطراف الرئيسية في النزاع، أو الأطراف الداعمة للمفاوضات؛ وذلك للتمكن من إدراج تفاصيل معينة، أو الإسراع في تحقيق الاتفاق، وعادة ما تكون المناصرة من أهم وسائل الضغط التي يمكن اعتمادها، ويمكن للمرأة خاصة أن تعتمد كآسلوب للضغط ولفرض احتياجاتها ومصالحها؛ ليتم أخذها بعين الاعتبار في عملية المفاوضات وصياغة الاتفاقات. وتستطيع المرأة اعتماد المناصرة وحشد التأييد؛ عبر تشكيل تحالفات مع منظمات وشبكات وأفراد يشاركونها نفس الرؤية والتطلعات.

أيرلندا الشمالية (1996)

عندما قام مفاوضو اتفاقية الجمعة العظيمة بأيرلندا الشمالية بإقضاء النساء من المفاوضات، وحصرها في ممثلي الأحزاب السياسية؛ قامت كل من مونيكا وويليامز وماي بلود -رداً على ذلك- بتأسيس تحالف نساء أيرلندا الشمالية، وجمع 10000 توقيع من أجل تشكيل حزب سياسي، والحصول على مقعد على طاولة المفاوضات.

سابعًا: المشاورات

من الممكن أن يقوم الوسيط بالمشاورات الرسمية وغير الرسمية في مختلف مراحل المفاوضات؛ وهذه المفاوضات تهدف عادة إلى فهم احتياجات الجمهور، وإيصال آرائه وتطلعاته من وراء المفاوضات الجارية؛ والتي من الضروري الاطلاع عليها وأخذها بعين الاعتبار في صياغة الاتفاق.

وقد تفيد المشاورات أيضاً في توليد الضغط على أطراف النزاع للبدء بالمفاوضات في الحالات التي يمتنع فيها الأطراف عن الجلوس والقيام بالتفاوض، كما أن المشاورات العامة يمكن القيام بها لنشر نتائج المفاوضات، وتجميع مقترحات وتوصيات الجمهور لإدراجها ضمن جدول الأعمال الذي سيقع العمل عليه في مرحلة ما بعد المفاوضات؛ وهو ما يكسب عملية التفاوض شرعية أكبر.

ويمكن اعتبار المشاورات وسيلة مهمة لإشراك المرأة في المسار الديمقراطي، وإعطائها مساحة لتدلي بآرائها، والمساهمة فعلياً في صياغة الاتفاق. ومن المهم رسم استراتيجية واضحة وفعالة في المشاورات لضمان إيصال مخرجاتها المعبرة عن

رأى الجمهور فيما تم التوصل إليه، وتوصياته التي من الواجب إدراجها في جدول الأعمال النهائي.

جنوب أفريقيا (1990)

قام التحالف الوطني بجنوب أفريقيا بإجراء مشاورات عامة في مناطق عدة لتشخيص احتياجات المرأة؛ مما ساهم كثيراً في التشجيع على إصدار ميثاق المرأة من أجل المساواة الفعالة؛ مما أثر كثيراً فيما بعد على صياغة بنود المساواة في دستور 1997.

ثامناً: ورش العمل (المسار الثاني)

تدرج ورش العمل ضمن مشاريع المنظمات غير الحكومية، والمؤسسات الأكاديمية المعنية ببناء السلام وفض النزاعات، وتهدف إلى توفير مساحات حوارية للأطراف، دون ممارسة أي ضغوط لدفعهم نحو التوافق؛ إنما تلتزم فقط بوضع المناقشات في إطار سلمي إيجابي، وقد تواصل لسنوات.

وتساعد هذه الورش النساء اللاتي لم يتمكن من المشاركة في المفاوضات على إيجاد فضاء لمناقشة وبناء مواقف مشتركة، ورسم استراتيجية واضحة للتمكن من التأثير بواسطة هذه البيانات الموحدة خلال صياغة الاتفاق.

وتعمل هذه الورش على المستوى المباشر بعد قيادات الصف الأول (التي تتفاوض ضمن ما يسمى بالمسار الأول)، ويشارك فيها المساعدون والمستشارون والخبراء، كما تشمل أيضاً كوادراً من المجتمع المدني والمؤثرين على الرأي العام؛ ويُعرف هذا المستوى من المفاوضات بالمسار الثاني، بينما يكون أي تقارب أو مبادرة سلمية على مستوى عامة الشعب، أو أفراد المجتمعات المحلية، أو مؤيدي الأطراف؛ على المسار الثالث.

المسارات الثلاث في المفاوضات



جمهورية الكونغو الديمقراطية (2002)

تمكنت النساء من التأثير بنجاح على مسار المفاوضات التي أجريت في جمهورية الكونغو؛ من خلال تنظيم ورش العمل الموازية.

تاسعًا: الحشد الجماهيري

يتم عبر حشد مجموعات كبيرة من المواطنين في مسيرات ومظاهرات سلمية، ورفع شعارات ومطالب وطنية مشتركة يريد الجمهور فرضها، أو الضغط على الأطراف للالتزام بها، وتزداد فاعلية الحراك الجماهيري عندما تتم تغطيته إعلامياً، وعبر مواقع التواصل الاجتماعي، وغالباً ما يظهر هذا الحشد الجماهيري كنتيجة تصعيدية من قبل القواعد الشعبية؛ حيث تعتمد للضغط والمطالبة من أجل تحقيق أهداف مشتركة تمثل المصلحة الوطنية؛ مثل وقف الحرب، أو التوقيع على اتفاقيات السلام، أو المطالبة ببعض الإصلاحات السياسية.

وبإمكان المرأة اعتماد أسلوب الحشد الجماهيري بفاعلية، وكسب تأييد عدة أطراف خارجية للتعبير عن مطالبها، كما يمكنها اعتماد هذا الأسلوب للضغط على الأطراف للبدء بالمفاوضات، أو لإدراج فصل ما في الاتفاق يهتم حقوقها واحتياجاتها في المرحلة القادمة، أو للدفع إلى توقيع اتفاقية السلام.

ليبيريا (1991)

قامت شبكة المرأة والسلام بحشد أعداد كبيرة في المظاهرات الداعمة للاتفاق؛ مما أدى لاحقاً إلى دعوتها للحضور بصفة المراقب خلال المفاوضات الرسمية، وزاد تأثيرها عندما قامت بالرفض، وواصلت ممارسة الضغط من خلال الحشد الجماهيري.

نيبال (2006)

استمرت المظاهرات الجماهيرية بنيبال لمدة ثلاثة أشهر من أجل الضغط على أطراف النزاع لإنهاء الحرب، وتقديم التزامات تضمن الحقوق والحريات، وتنتهي الحكم الاستبدادي.

التمارين المقترحة للفصل الثاني

تمرين رقم 1.2

عنوان التمرين	التحليل الرباعي
طبيعة التمرين	التحليل الرباعي (SWOT) لإحدى آليات مشاركة النساء في العملية السلمية
الهدف الأساسي	دفع المشاركين/ات إلى تحليل الآليات بشكل معمق، وفهم الجوانب الإيجابية والسلبية المحيطة بها
المدة	- 30 دقيقة للتحضير. - 5 دقائق لكل فريق للعرض. - 10 دقائق للملاحظات الختامية.
الأدوات والمواد	- لوحات الورق القلاب (flip-chart boards) بعدد أفراد الفريق. - أقلام.

عدد المشاركين/ات	من 2 إلى 6 في كل فريق
خطوات التنفيذ المقترحة	يتم تعيين إحدى الآليات التي تم عرضها في الجلسة لكل فريق، ومن ثم يطلب منه القيام بتحليل رباعي يتناول أبرز الفرص والتحديات، ومكامن القوة والضعف لهذه الآلية بشكل عام، كما يمكن أن يتناول التمرين تحليلاً لأمثلة محددة عن مشاركة المرأة إذا توفرت المعرفة المطلوبة بتفاصيلها من قبل المشاركين/ات
المقاربة الختامية	يعرض كل فريق نتائج التحليل الرباعي بشكل ملخص

تمرين رقم 2.2

عنوان التمرين	التحليل الرباعي
طبيعة التمرين	يتم التمرين بتأمل دور المرأة في العملية السلمية
الهدف الأساسي	تشجيع المشاركين على التفكير في دور المرأة في العملية السلمية في السياق المحدد لدولتهم أو منطقتهم، والانطلاق نحو الفرص التي من الممكن الاستفادة منها لإشراك النساء
المدة	- 15 دقيقة على الأقل للتنفيذ. - 10 دقائق للملاحظات الختامية (من الممكن تعديل المدة المطلوبة إذا توفر الوقت).

<ul style="list-style-type: none"> - أوراق ملاحظات لاصقة (post-it notes) بلونين. - أقلام. - عدد من لوحات الورق القلاب (flip-chart boards). 	<p>الأدوات والمواد</p>
<p>من 5 إلى 20 (مع الأخذ بالاعتبار أن التمرين يتطلب التنقل في الصالة)</p>	<p>عدد المشاركين/ات</p>
<ul style="list-style-type: none"> - كتابة نوع/أسلوب لمشاركة المرأة في عمليات السلام (التي تم استعراضها في الفصل بشكل سريع)؛ حيث يُطالب المشاركون/ات بتدوين أمثلة عن مشاركة المرأة، مع استخدام إحدى الأوراق الملونة المخصصة للملاحظات للإشارة إلى مشاركة حصلت فعلاً، وتستخدم الورقة ذات اللون الآخر لذكر حالات يمكن للمرأة المشاركة فيها، مع ملاحظة أن الكتابة المطلوبة هي مجرد عنوان قصير أو جملة لا أكثر. - ملاحظة: الأمثلة تكون على صعيد الدولة أو المنطقة أو المحافظة؛ وذلك بحسب نوع المجموعة وفئات المشاركين/ات. 	<p>خطوات التنفيذ المقترحة</p>

يعرض كل فريق قصته، مع التركيز
على التفاؤل، وعلى وجود آليات
لتخطي التحديات التي تواجه آليات
مشاركة المرأة.

المقاربة
الختامية

الفصل الثالث

إرشادات توجيهية لإشراك النساء في الوساطة والمفاوضات

أولاً: توجيهات لإشراك النساء في مرحلة الاستعداد والتحضير للعملية السلمية

1. تحليل نزاع حساس للاعتبارات الجندرية

يمكننا تحليل النزاع من فهم كل التفاصيل المتعلقة بأسباب قيامه، والأطراف المؤثرة فيه، والعوامل المهدئة والمؤججة له، كما أن تحليل النزاع مع مراعاة الاعتبارات الجنسانية يمثل أول خطوة في تأسيس عملية الوساطة المراعية للاعتبارات الجندرية. ولا بد لعملية التحليل أن تكون شاملة لكل التفاصيل والأحداث، ولممارسات الإقصاء، وعمليات الاستبعاد، كما يجب أن تقف على فهم موازنات القوى السياسية والاقتصادية بين النساء والرجال، ومدى تأثيرها على استقرار الوضع السياسي والأمني داخل المجتمع.

وتساهم عملية التحليل في تحديد آفاق السلام المتاحة، واكتشاف الفرص والإمكانيات التي يمكن اعتمادها في عملية بناء السلام؛ حيث يمكن للواقع المعاش أن يفرض عدة عوامل داعمة للانقسام الاجتماعي؛ مثل الطبقية والتمييز بين الجنسين، والقبلية، والتوجهات الأيديولوجية، وعدم تكافؤ الفرص الاقتصادية. كما يمكن للممارسات العنيفة والجرائم الجنسية التي ترتكب بحق النساء والرجال والأطفال أن تولد دورة عنف موازية؛ من خلال إثارتها لردود الفعل العنيفة، والنزعة الانتقامية العدوانية لدى الأفراد المعتدى عليهم.

2. مسح وفهم أدوار النساء في تأجيج وتمهئة النزاع

يتعين بعد القيام بتحليل النزاعات مع مراعاة الاعتبارات الجنسانية؛ أن يقع تحديد موقع المرأة من العملية السلمية، والأدوار التي يمكن أن تلعبها في تأجيج أو تهدئة النزاع؛ حيث يُمكن للنساء استلام القيادة الاجتماعية في غياب الرجل، ولعب أدوار مهمة في تهدئة الوضع العام أو شحنه وتأجيجه؛ حيث يمكننا القيام بهذا المسح من تحديد المواقع التي يمكن إدماج المرأة فيها، وتفعيل مشاركتها في عملية الوساطة الشاملة.

3. اعتبارات في تصميم فريق الوساطة

لابد من وضع معايير دقيقة لاختيار فريق وساطة يتمتع بالخبرة الكافية، ويكون مُطلعاً على حيثيات النزاع، ويجب تحديد مرشحات لتمكينهن من المشاركة في عملية الوساطة، ولا بد من اعتماد استراتيجية واضحة عند تشكيل فريق دعم الوساطة، مع مراعاة تشريك المرأة لضمان مراعاة الشؤون الجنسانية، وتوفير فرص متكافئة بين الجميع لتطوير مهارات الوساطة عبر التدريبات المتاحة.

4. شمولية الاتصال والتمثيل

بإمكان المجموعات النسائية الساعية لكسب التأييد وحشد الجمهور أن تعمل على ترسيخ مبدأ الشمول؛ من خلال القيام بأدوار المساءلة، وتقديم مقترحات بديلة ليتم طرحها على طاولة المفاوضات؛ وبالتالي تتمكن هذه المجموعات من تحقيق مشاركة فعالة في صياغة الحلول والقرارات، كما يجب أن تعمل الشبكات النسائية على دعم روابط الاتصال والتواصل فيما بينها، ومع أطراف خارجية مساعدة؛ وذلك لتنسيق جهود دعم إدماج المرأة وتفعيل مشاركتها.

5. معالجة التحديات الثقافية واللوجستية لمشاركة المرأة

من المهم في مرحلة الإعداد دراسة أهم التحديات المطروحة على الصعيدين الثقافي اللوجستي؛ ليتم أخذها بعين الاعتبار، والعمل على معالجتها؛ وذلك من خلال البحث عن جهات ممولة لمشاريع إدماج المرأة في الحياة السياسية؛ مثل المنظمات الدولية، والهيئات الإقليمية.

إن فهم السياقات الثقافية المطروحة والوضع العام الذي تعيشه البلاد والمنطقة ككل؛ من شأنه المساعدة في رسم استراتيجية تدخل وإدماج واضحة بعيدة المدى، ومتعددة المسارات.

ثانياً: اعتبارات جنديرية لاتفاقات السلام والترتيبات الأمنية

1. توجيهات واعتبارات جنديرية في لغة اتفاقات السلام، واتفاقات وقف إطلاق النار

ترمي عمليات صنع السلام بدرجة أولى إلى وقف العنف، وإنهاء تبادل إطلاق النار، ويتم التوصل إلى جميع الاتفاقات من خلال عملية الوساطة؛ والتي يُدرج خلالها اتفاق وقف إطلاق النار كأولوية، وتستوجب استمرارية الاتفاق؛ التزام كل الأطراف المؤثرة في النزاع، وتوفير الإرادة السياسية، ومشاركة المواطنين فيه، وكون الاتفاق يوفر -حقاً- حلولاً فعلية للأسباب والمشاكل التي ولدت النزاع، كما أن توفر الدعم الدولي لمخرجات الاتفاق يزيد من إمكانية استدامته. وقد وقع إدراج المنظور الجنساني في هذا الصدد في قرار مجلس الأمن 1325، ضمن الفقرة الثامنة تحديداً؛ إذ نص على الآتي:

- التعامل مع احتياجات المرأة الخاصة خلال مرحلة إعادة التوطين وإعادة التأهيل والإدماج في فترة ما بعد الحرب.

- تشجيع المبادرات النسائية الهادفة لبناء السلام وحل النزاعات.
 - احترام حقوق المرأة وحمايتها من التهديدات والانتهاكات التي من الممكن أن تسلط عليها أثناء الحرب.
 - ضمان إشراك النساء في عمليات التفاوض والحياة السياسية، وصياغة الدساتير.
- وينبغي في هذا الإطار الإشارة إلى أن لغة الاتفاق يجب أن تراعي حضور المرأة ودورها المهم، ولا تكفي بذكرها كضحية حرب؛ إنما يتم تسليط الضوء عليها بصفتها طرفاً مشاركاً في عملية بناء السلام؛ ومن ثم إدراج حقها في المشاركة الفعالة ضمن استراتيجية تنفيذ الاتفاقيات، وسن أحكام تؤكد على مبدأ المساواة بين المرأة والرجل، وتمكين المرأة من الانضمام إلى الإدارات والمؤسسات السياسية والاجتماعية، ولعب أدوار مهمة في دعم مسار العدالة الانتقالية والبناء.

2. توجيهات واعتبارات جندرية في الترتيبات الأمنية ووقف العنف الجنسي المرتبط بالنزاع

- تتدرج الترتيبات الأمنية ضمن أهم الإجراءات المتممة لاتفاقات السلام، وقد تستدعي بعض الأوضاع اتخاذ ترتيبات أمنية عاجلة للتعامل مع الممارسات العنيفة التي تستهدف النساء والأطفال خاصة.
- ينبغي مراعاة الاعتبارات الجندرية في اتفاقات وقف أعمال العنف، وإدراج الأحكام والقرارات في صيغة مدونة سلوك؛ تضبط الإجراءات الأمنية المصرح بممارستها في إطار التعامل مع المدنيين أو المقاتلين.



● لا بد من العمل على توفير الحماية للأفراد وخاصة النساء؛ وذلك من خلال وضع ترتيبات أمنية ملحة؛ تتمثل في: القيام بإزالة الألغام، وتأمين معابر وممرات ثانوية يمكن استعمالها عند الضرورة، كما تشمل أيضًا عمليات نزع السلاح، وإصلاح المنظومة الأمنية، وإعادة الإدماج، وتفعيل إجراءات لحماية المدنيين والنازحين.

● من المهم عند صياغة الاتفاقات الشاملة للأحكام والترتيبات الأمنية؛ أن تأخذ الأطراف المتفاوضة بعين الاعتبار الأدوار المهمة التي شغلتها المرأة خلال فترة النزاع وما قبلها، وما يمكنها فعله فيما بعد؛ وبالتالي يجب أن يتم إدراجها ضمن أوائل المستفيدين من خطة إعادة الإدماج والإنعاش، والاهتمام بترتيبات السلامة المتعلقة بالنازحين داخليًا.

● تعتبر ممارسة أعمال العنف الجنسي أو الاغتصاب من الأساليب والأسلحة التي يعتمد عليها أطراف النزاع خلال الحرب؛ لذا فإن العمل على خلق اتفاق بين الأطراف في أي مرحلة من مراحل النزاع يجب أن يهتم -بدرجة أولى- بإيقاف الاعتداءات الجنسية على النساء والفتيات.

● من المهم أن تصنف جرائم العنف الجنسي ضمن الممارسات الممنوعة؛ والتي لا يجب اعتمادها كسلاح لإضعاف الأطراف

الأخرى؛ وذلك لأنها من الجرائم دائمة الأثر؛ كونها تنتج مشكلات وعداوات مستمرة، وتثير النزعة الانتقامية لدى الأفراد؛ مما يخلق دائرة عنف غير منتهية.

- مشاركة المرأة في هيئات رصد الاعتداءات -والانتهاكات الجنسية خاصة- يمكن من إخراج المرأة من وضع الضحية، وتفعيل مساهمتها في أعمال الوقاية والإصلاح والرصد؛ باعتبارها العنصر الأقرب للواقع، والأقدر على تحصيل المعلومات، وتوثيق هذه الجرائم.
- يتعين على الأطراف المشرفة على الاتفاق الحرص على اتخاذ تدابير وإجراءات محاسبة وملاحقة قانونية لمرتكبي جرائم العنف الجنسي مهما كانت صفتهم ووظائفهم -سواء كانوا من الشرطة أم الجيش أم من المواطنين- ومنع اتخاذ قرارات العفو في جرائم الاعتداءات الجنسية والاعتداءات، ومحاسبة مرتكبيها حفاظاً على ثقة المدنيين في مسار العدالة الانتقالية.

3. توجيهات واعتبارات جنديرية في مشاركة النساء في مرحلة تنفيذ الاتفاقات

- عادة ما تقوم النزاعات داخل الدول كتعبير عن عدم رضا بعض الأطراف عن النظام السياسي الحاكم؛ ولهذا السبب تكون ترتيبات تقاسم السلطة عبارة عن حل مرحلي تأسيسي يستجيب لضرورة تمثيل الفئات المتضررة في السلطة السياسية.
- تهتم اتفاقات تقاسم السلطة بإنشاء مؤسسات وقواعد سياسية جديدة على أسس أكثر ديمقراطية وشمولية؛ وبالتالي تتاح للنساء فرص أكبر للمشاركة في الحياة السياسية.

- 
- لا بد من أن يكون تصميم المرحلة الانتقالية مراعيًا للاعتبارات الجندرية؛ بحيث يكفل الإطار والوسائل الفعالة لإشراك المرأة وتمثيلها سياسيًا خلال المرحلة القادمة.
 - من المهم تنظيم وتأطير عملية ترشيح النساء، ووضع معايير انتخابية تضمن اختيار المرشحات المؤهلات حقًا، والقدرات على التمثيل والتأثير الإيجابي للمرأة على جميع المستويات الحكومية المحلية والوطنية والإقليمية.
 - لا بد من دعم التمثيل الفعلي للمرأة في هيئات صياغة الدستور، والهيكل المنظمة للمرحلة الانتقالية؛ من خلال بلورة إجراءات وترتيبات لتمكين المرأة من أدوار القيادة المجتمعية الفاعلة؛ وبالتالي لضمان مشاركتها الفاعلة في صنع القرار ووضع الدساتير.
 - مشاركة المرأة في عملية صياغة الدساتير تفرض إدراج اعتبارات جندرية ضمن الأحكام النهائية التي سيتم صياغتها في الدستور؛ والتي تشدد على تمكين المرأة من المشاركة الفاعلة، وتمنع قيامه على مبدأ التمييز بين المرأة والرجل.
 - ينبغي خلال عملية صياغة الدستور إدراج بنود ومبادئ تؤكد على قيم المساواة بين الجنسين، وتمنع كل أشكال

- التمييز (في شئون الأسرة، والعمل، أو المشاركة في الحياة السياسية...) وتحمي حقوق المرأة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وتسن قوانين وعقوبات صارمة لمنع الممارسات العنيفة ضدها.
- يجب الحرص على إدراج أهم القضايا التي تخص المرأة؛ والمتمثلة في: منع التمييز، وتفعيل قوانين المساواة، وضمان المشاركة الفعالة للمرأة، وحماية حقوق المرأة ومنع الممارسات العنيفة ضدها، وضمان رعاية احتياجاتها الخاصة (الصحة، التعليم..)، وتنظيم أدوارها ومسئولياتها الخاصة والعامّة.
 - تستوجب العملية الانتقالية ما بعد انتهاء النزاع مشاركة فاعلة للمرأة خلال مرحلة تنفيذ الاتفاق؛ لضمان الدفاع عن احتياجاتها ومصالحها.
 - حضور المرأة في ترتيبات تنفيذ الاتفاق يدعم تمثيلها في مواقع صنع القرار؛ سواء عبر نظام الحصص، أو غيرها من إجراءات إشراك النساء في مرحلة ما بعد انتهاء الحرب.

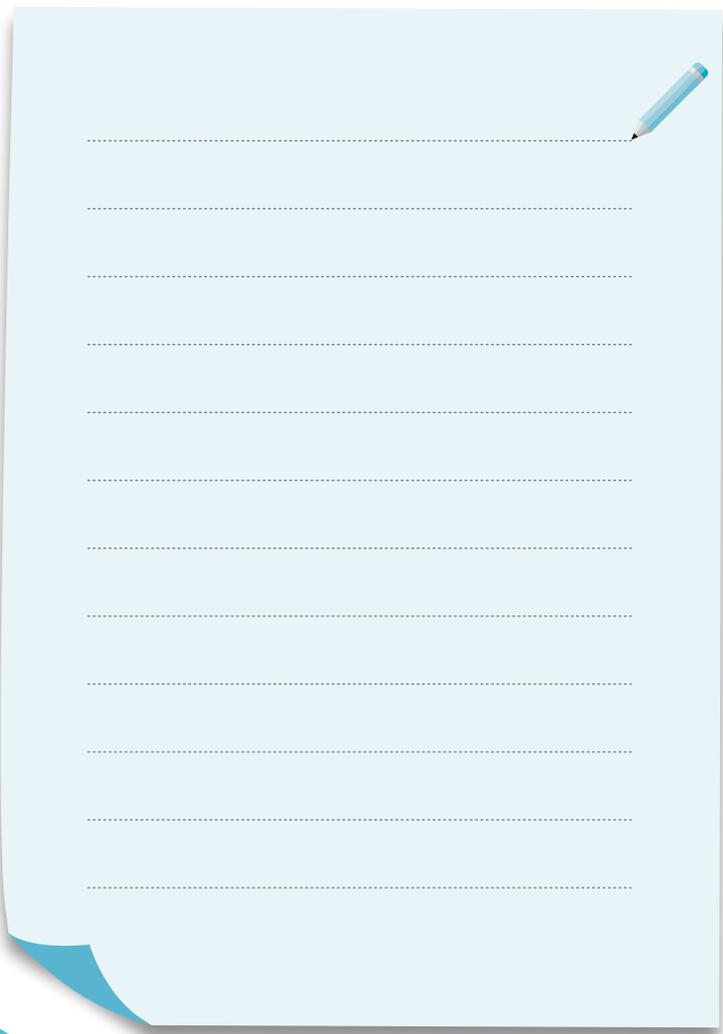
التمارين المقترحة للفصل الثالث

تمرين رقم: 1.3

عنوان التمرين	لعب الأدوار
طبيعة التمرين	- لعب الأدوار (تقمص دور استشاري جندي). - تقديم خطة تحضير لوساطة سلمية.
الهدف الأساسي	يستخدم تقمص الأدوار لتطوير الشعور التكتيكي لدى المشاركين/ات، ودفعهم نحو التفكير بشكل واقعي وملمس بالتطبيقات الممكنة لما استعرضه الفصل.
المدة	على الأقل: - 5 دقائق لفهم الدور المحدد على صعيد الفريق. - 20 دقيقة لتحضير الدور. - 5 دقائق لكل فريق لتقديم توصياته. - 10 دقائق للملاحظات الختامية.

أوراق خلفية مبسطة تشرح العناصر الأساسية لكل الأدوار.	الأدوات والمواد
من 2 إلى 4 في كل فريق.	عدد المشاركين/ات
<p>- يوضح للمشاركين/ات أنهم سيشاركون كاستشاري جندي، أو كفرق استشارية لوسيط إقليمي أو دولي؛ يسعى إلى تصميم مسار تفاوضي، والتحضير لمحادثات بين طرفين متنازعين في حرب أهلية مستمرة منذ 6 سنوات، في دولة تدعى "حربستان".</p> <p>- على كل فريق العمل على لائحة أولويات وخطوات أساسية تقدم إلى الوسيط، وتتناول كيفية إشراك نساء "حربستان" في العملية السلمية (يمكن اختيار الوسيط/ة من ضمن المشاركين/ات أو الميسرة/ة نفسه)، وتغطي واحدة من نواحي الإرشادات التوجيهية لإشراك النساء في الوساطة والمفاوضات؛ وهي:</p> <ul style="list-style-type: none"> ○ توجيهات لإشراك النساء في مرحلة الاستعداد والتحضير للعملية السلمية. ○ توجيهات واعتبارات جنديرية في لغة اتفاقات السلام واتفاقات وقف إطلاق النار. ○ توجيهات واعتبارات جنديرية في الترتيبات الأمنية، ووقف العنف الجنسي المرتبط بالنزاع. ○ توجيهات واعتبارات جنديرية في مشاركة النساء في مرحلة تنفيذ الاتفاقات. 	خطوات التنفيذ المقترحة

<ul style="list-style-type: none"> - يذكر المدرب/ة بالمحاور التي تمت مناقشتها بالجلسة لكل فريق عند الحاجة. - يقدم كل فريق توصياته للوسيط/ة حين يجتمع الجميع مجدداً. 	
<ul style="list-style-type: none"> - يفضل أن يختتم التمرين بملاحظات وتأملات سريعة من قبل المشاركين عما تعلموه خلال التمرين، دون الدخول في تفاصيل القضية التي تمت مناقشتها. - لا يوجد هناك إجابات صحيحة، أو موقف خطأ تماماً. 	<p>المقاربة الختامية</p>



الفصل الرابع

العوامل المؤثرة في مشاركة المرأة

تمهيد

هناك عدد من العوامل المؤثرة على إدماج وإشراك المرأة في العملية السلمية، ومدى قدرتها على التأثير في مسار صياغة الاتفاقات وصنع القرار؛ ويمكن تصنيف هذه العوامل إلى صنفين؛ فهناك أولاً عوامل متعلقة بطريقة تصميم عملية الإدماج، ونجد ثانياً العوامل المتعلقة بالسياق؛ والتي يتعدى تأثيرها مسائل إعاقاة إدماج المرأة وتعطيل مشاركتها؛ ليصل إلى قابلية تنفيذ الاتفاق، والعمل على جدول الأعمال المقرر في نهاية المفاوضات.

عوامل خاصة بعملية الإدماج	عوامل خاصة بسياق العملية السلمية
1. إجراءات ومعايير اختيار المشاركين.	1. موقف النخبة ومدى دعمها أو عرقلتها لعملية الإدماج.
2. طرق أخذ القرار.	2. توفر قاعدة شعبية وتأييد جمهوري قوي.
3. التحالفات النسائية.	3. دور الجهات الدولية والإقليمية في التأثير على الإدماج.
4. عوامل الإيصال.	4. تمثيل المرأة لفئات أو انتماءات متباينة.
5. موقف الأطراف المشاركة من المرأة.	5. المنظور الاجتماعي لإدماج المرأة والعقلية السائدة.
6. الإدماج المبكر في عملية بناء السلام.	
7. الهيئات والهياكل والمنظمات الهادفة إلى تعزيز مشاركة المرأة.	
8. متابعة ومراقبة تنفيذ الاتفاقات.	
9. الدعم المادي والتمويل.	

جدول بالعوامل التي تعزز أو تعيق إدماج المرأة في المفاوضات السلمية

أولاً: عوامل خاصة بعملية الإدماج

تؤثر العوامل الخاصة بعملية الإدماج في مدى قدرة المرأة على المشاركة والتأثير في سير المفاوضات وصياغة الاتفاقيات:

1. إجراءات ومعايير اختيار المشاركين

- ترتبط فعالية وشرعية عملية المفاوضات ارتباطاً وثيقاً بإجراءات ومعايير اختيار المشاركين؛ التي تحدد أهلية الأطراف التي ستتدخل في صنع القرار.
- يتم ضمان مشاركة المرأة في جميع مراحل عملية صنع السلام؛ عبر تحديد معايير رسمية تساعد على إدماج النساء، وجعلهن فاعلات؛ إما عن طريق المشاركة في المراقبة، أو المشاورات، أو الحضور ضمن اللجان الرسمية وغير الرسمية.
- تمكّن معايير اختيار الأفراد من ضبط المشاركة غير المنظمة، ووضع مؤهلات تساعد فيما بعد على تسهيل إجراءات الاختيار.
- تساعد المعايير والإجراءات الموضوعية في زيادة تأثير وإدماج المرأة؛ حيث إن النساء اللاتي يتم اختيارهن؛ يكنّ مؤهلات للاندماج في كل أنماط عمليات السلام وجميع مراحلها.

- مشاركة المرأة بأعداد كبيرة في مختلف مراحل المفاوضات لا تدل ضرورة على مدى فاعلية مشاركتها، أو زيادة تأثيرها .
- أحياناً مهما بلغ تمثيل النساء في المفاوضات؛ فإنه يتم استبعادها في مراحل صنع القرار وصياغة الاتفاقات؛ حيث تُتخذ عادة إما بتصويت الأغلبية، أو خلف الأبواب المغلقة، أو ضمن جلسات سرية؛ لا يكون للمرأة -عادة- أو للمشاركين الآخرين (أعضاء الوفود المتفاوضة) مجال للحضور فيها، وفي بعض الأحيان قد يقع إبرام الاتفاقات دون إجراء المفاوضات.

2. طرق أخذ القرار

- تؤثر طريقة أخذ القرار على قدرة المرأة على إثبات وجودها وممارسة نفوذها فيما بعد الاتفاق.
- يمكن للإجراءات المتخذة في عملية صنع القرار أن تنقل مشاركة المرأة من الحضور الشكلي إلى المساهمة الفعلية.
- مشاركة المرأة بأعداد كبيرة في العملية السلمية دون تفعيل صلاحياتها التي تعطيها مساحة للعمل والمشاركة الفعالة؛ يحد من قدرتها على التأثير.

3. التحالفات النسائية

- يمكن للنساء تحقيق تأثير أكبر، وممارسة الضغط على طاولة المفاوضات؛ وذلك عند تشكيلهن لتحالفات، وقيامهن بحشد تأييد الجهات والأطراف التي تشاركهن نفس الرؤى والمصالح.
- لا بد للمجموعات النسائية المشاركة في مسار بناء السلام والحياة السياسية من الاتحاد والتحالف فيما بينها، وتجاوز الاختلافات الفرعية من أجل المصالح الرئيسية المشتركة.
- تساعد ورش العمل الهادفة لحل المشكلات -والتي تشارك فيها المجموعات النسائية- على إيجاد أرضية مشتركة، وبناء قاعدة عمل موحدة للوصول إلى الأهداف؛ وبالتالي فرضها على طاولة المفاوضات، وضمان إدراجها في الاتفاقات الرئيسية.
- يمكن للتحالفات النسائية دفع الأطراف نحو التقدم في عملية المفاوضات لتوقيع الاتفاقيات.
- تستطيع المجموعات النسائية تقديم الدعم بعضها لبعض من أجل بناء استراتيجية ضغط وحشد فعالة.

4. عوامل الإيصال

- تضمن الطرق والاستراتيجيات المعتمدة في إيصال مقترحات المرأة إلى طاولة المفاوضات جدية النظر فيها، وأخذها بعين الاعتبار من قبل الأطراف المتفاوضة.
- ترتبط الآليات والطرق المعتمدة في الإيصال -ضرورة- بضمان فاعلية عملية الإدماج التي تحدث خارج دائرة المفاوضات؛ مثل الإدماج ضمن اللجان الداعمة، أو المشاورات، أو ورش العمل غير الرسمية؛ حيث تكمن فاعلية هذه الطرق في الاستراتيجيات التي تعتمدها فيما بعد لإيصال وطرح مخرجاتها على طاولة المفاوضات.
- يمكن اعتماد آليات الإيصال الداخلية؛ المتمثلة في: كتابة التقارير وعرضها على المفاوضين والوسطاء، ومناقشة بعض وجهات النظر مع المستشارين والوسطاء والمفاوضين أو الحضور، والمشاركة في ورش العمل المخصصة لحل المشكلات.
- يمكن اعتماد آليات الإيصال الخارجية؛ مثل: إصدار التقارير والتصريحات، والبيانات العامة، والتواصل مع وسائل الإعلام.
- وجود خطاب أو مقترحات موحدة واضحة ومدروسة جيداً من قبل نساء مختصات، وعلى علم بتقنيات الإقناع والمناصرة، مع القيام بتوثيقها وكسب التأييد العام عليها؛ يُعتبر من أنجع آليات الإيصال المعتمدة.

5. موقف الأطراف المشاركة من المرأة

- يؤثر مدى تقبل أطراف النزاع لمشاركة المرأة بدرجة كبيرة في فاعلية مشاركتها وحضورها؛ حيث يمكنهم دعمها وتشجيعها، أو -على العكس- عرقلة عملها، ومنعها من التأثير الفعلي.
- إن جهل الوسطاء والمستشارين بالدور المهم الذي يمكن أن تلعبه النساء في الدفع نحو الاتفاق؛ من الممكن أن يعرقل المشاركة الفعالة للمرأة في عملية بناء السلام.
- يمكن للنساء اللاتي يعملن ضمن فريق الوساطة، ويشغلن مواقع قيادية؛ أن يكون لهن دور فعال في تشجيع ودعم مشاركة المرأة بطرق مختلفة؛ ولكن رغم هذا نجد أن مشاركة المرأة في إدارة المفاوضات محدودة نوعاً ما.

6. الإدماج المبكر في عملية بناء السلام

- تتمتع النساء المشاركات في المراحل المبكرة من العملية السلمية بحظ أوفر في الإدماج ضمن خطة ما بعد المفاوضات، وبرنامج تنفيذ الاتفاقيات.

- تزداد قدرة النساء على التأثير؛ من خلال تتبع مسار المفاوضات منذ بدايته، والمشاركة فيه؛ إما بصفة رسمية (عبر نظام الحصص)، أو غير رسمية (الوفود المستقلة، والتحالفات، والشبكات..). وهذا ما يجعلها قادرة على المطالبة بحقها في المساهمة الفاعلة خلال مراحل التنفيذ، وأخذ مراكز قيادية في هيئات الانتقال الديمقراطي والمؤسسات السياسية.

7. الهيئات والهيكل والمنظمات المادفة إلى تعزيز مشاركة المرأة

- تساعد هيكل دعم تعزيز مشاركة المرأة في توفير وإعطاء فرص فعلية للنساء؛ حتى يلعبن أدواراً قيادية، ويمارسن عملية التأثير خلال المفاوضات وما بعدها.
- يمكن للهيكل الداعمة أن توفر الدعم المادي والفني للنساء المشاركات (توفير أجهزة العمل من حواسيب وآلات طباعة..)، والدعم التقني؛ من خلال توفير التدريبات اللازمة، وإشراك النساء في ورش العمل المتعلقة بحل المشكلات، وبناء السلام.
- لا يقتصر دور الهيكل فقط على توفير الدعم المادي والتقني؛ إنما تساهم بدرجة كبيرة في عملية تمكين النساء، وإعطائهن فرصة المشاركة المتساوية مع الرجل.

8. متابعة ومراقبة تنفيذ الاتفاقات

- تمثل إجراءات المتابعة والمراقبة عنصرًا أساسيًا لضمان تنفيذ الاتفاقات، والالتزام بقواعد إشراك النساء في الحياة السياسية العامة.
- إن حرص النساء المشاركات في عملية المفاوضات على تأسيس هيئات مراقبة ومتابعة؛ من شأنه أن يدعم حظوظهن في تبوُّؤ الأدوار الفاعلة والمراكز القيادية.
- يوفر المجتمع الدولي بعض التمويلات الخاصة بمتابعة ومراقبة تنفيذ الأحكام الجندرية المدرجة في الاتفاق؛ ولكنها تبقى تمويلات محدودة.
- من الممكن أن يقع حل التحالفات النسائية التي شاركت في عملية التفاوض، أو تغيير إطار عملها وأهدافها؛ وبالتالي لا تقوم بمهمة مراقبة ومتابعة تنفيذ جدول الأعمال النهائي الذي يمثل الضمان الأهم لمشاركة المرأة في الحياة السياسية، وإدارة المرحلة الانتقالية.

9. الدعم المادي والتمويل

- يعتبر التمويل من أهم العوامل التي تحدد مدى قدرة المجموعات النسائية على العمل لدعم مشاركتها وإدماجها خلال جميع مراحل العملية السلمية.
- يساعد توفر الموارد المالية اللازمة على تطوير وزيادة كفاءة النساء المشاركات؛ حيث يفتح مجالاً أمام تطوير القدرات؛ عبر التدريبات، وبناء التحالفات، وتيسير مشاركة الشابات الراغبات في التأثير (عبر توفير الدعم اللوجستي).
- عدم توفر التمويل المادي الكافي؛ من شأنه عرقلة نشاط النساء، والحول دون تنفيذها لمبادرات الحشد وكسب التأييد الجماهيري.

ثانياً: عوامل خاصة بسياق العملية السلمية

هي العوامل السياسية والعوامل الخاصة بالمرأة؛ التي من شأنها التأثير مباشرة على مدى فاعلية مشاركة النساء في العملية السلمية.

1. موقف النخب ومدى دعمها أو عرقلتها لعملية الإدماج

- تعد النخب السياسية من الأطراف الأكثر تشبهاً بمصالحها، والأكثر تطلعاً لاحتكار السلطة والمراكز القيادية داخل الدولة؛ لذا غالباً ما تكون هذه النخب رافضة للتغيير والمشاركة.



● من الممكن أن تمارس النخب السياسية الراضة لبنود اتفاقات السلام النهائية عدة أشكال من الضغط على الحكومات والسلطات المنفذة؛ حتى تقوم بالتلاعب ببعض بنود الاتفاق، وتكييفها حسب ما يخدم مصالحها، وقد تكون بنود إدماج المرأة في الحياة السياسية ومعايير اختيار المشاركات من ضمن الأحكام التي يتم استغلالها وبلورتها بما يزيد من تمثيل هذه النخب على حساب إعطاء فرصة المشاركة لأطراف أو فئات أخرى.

● تقبل النخب السياسية لمبادئ المشاركة وتبنيها لقيم المساواة والمشاركة من الممكن أن يخدم بدرجة كبيرة مشروع إدماج النساء في الحياة العامة.

● من شأن الشبكات النسائية الدولية أن تدعم الشبكات المحلية كثيراً، وتدفعها لتوسيع نطاق عملها، والقيام بعمليات التعبئة.

2. توفر قاعدة شعبية وتأييد جمهوري قوي

● تخدم القاعدة الشعبية بدرجة كبيرة مصالح الفئات الهشة.

● وجود تأييد شعبي جماهيري كبير؛ من شأنه أن يزيد من فاعلية عملية الضغط التي تعتمد عليها المجموعات النسائية المطالبة بالتغيير وبحقها في المشاركة.

- يمكن رسم استراتيجية واضحة شاملة لكل الفئات المعنية بقضايا المرأة؛ من أجل كسب تأييد الجماهير، والعمل على حشد القاعدة الشعبية.

3. دور الجهات الدولية والإقليمية في التأثير على عملية الإدماج

- من الممكن أن تدعم الجهات الإقليمية والدولية مشاركة المرأة في العملية السلمية؛ وذلك عبر توفير بعض التمويلات أو الدعم للمجتمع المدني والحركات النسائية العاملة على بناء السلام، والساعية إلى تأسيس مسار انتقالي مبني على التشارك والمساواة.
- تستطيع الجهات الإقليمية تفعيل مشاركة النساء من خلال تدخلها في المفاوضات؛ إما ضمن فريق الوساطة، أو بصفة الرقيب، أو كحلفاء.
- قوة حضور المجموعات النسائية ومنظمات المجتمع المدني المحلية والدولية على الساحة تساهم على الأُسعدة التالية:
 - تنوع طرق مشاركة المرأة في الحياة السياسية خلال مراحل النزاع، وما بعدها في المرحلة الانتقالية -عبر التحالفات والشبكات والحركات النسائية- يعزز بدرجة كبيرة من تأثيرها على مسار العملية السلمية.
 - توفّر قاعدة نسائية نشطة في مراحل ما قبل النزاع؛ يساعد بدرجة كبيرة في إنشاء مساحة عمل مشتركة؛ توفر الخبرات والموارد الضرورية لإدماج النساء، وجعلهن فاعلات خلال المرحلة الانتقالية.
 - امتلاك القاعدة النسائية للتجربة والخبرة في الحياة السياسية العامة؛ يجعل العمل ضمن مجموعات أسهل وأكثر نظاماً، وذا تأثير وفاعلية.

- يمكن للمجموعات النسائية العمل على أصعدة متعددة: إما عبر المشاركة في العمل الجماهيري، أو عن طريق التشبيك وبناء التحالفات الدولية والإقليمية والمحلية، أو إبرام شراكات مع منظمات دولية ممولة، أو المشاركة في مسار المفاوضات.

- يمكن لمنظمات المجتمع المدني النسائية القائمة أن توفر قاعدة بيانات وخبرات عملية وتجارب ميدانية مفيدة جداً؛ يمكن الاستناد عليها لبناء استراتيجية العمل المشترك؛ حيث تكون أكثر اطلاعاً على القوانين والمواثيق الدولية التي تخدم المصالح الجندرية.

4. تمثيل المرأة لفئات أو انتماءات متباينة

- يمكن لتباين الهويات النسائية أن يشكل عائقاً أمام تمثيل المرأة كنوع اجتماعي، بغض النظر عن انتمائها وعقيدتها وتوجهاتها.
- من الممكن أن يقع استغلال حضور النساء في المفاوضات من قبل الجهات التي تنتمي إليها؛ للقيام بكسب التأييد، وتوجيه مسار المفاوضات نحو تحقيق مصالحها.

- إن إدماج النساء في المفاوضات وفقاً لاعتبارات جندرية؛ يهدف أساساً إلى ضمان مبدأ التشريك والمساواة بين الرجل والمرأة؛ لذا فإن بروز اعتبارات الهوية الفردية والانتماءات؛ من شأنه عرقلة العمل على المبادئ الجماعية والمصالح الجندرية المشتركة.

5. المنظر الاجتماعي لإدماج المرأة والعقلية السائدة

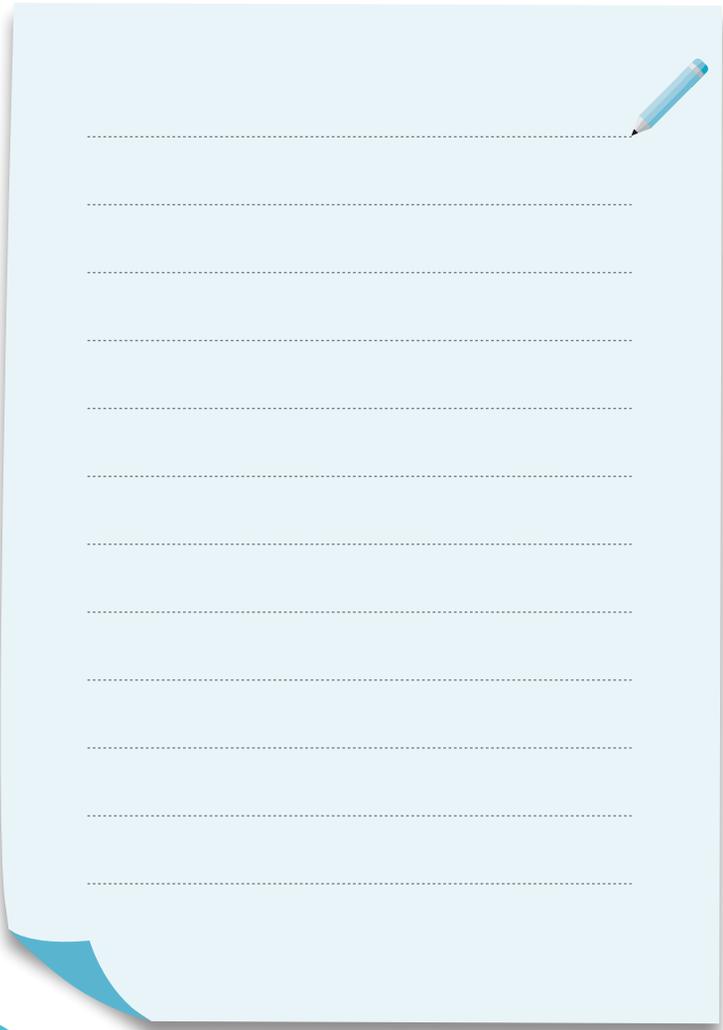
- كثيراً ما تمثل العقلية الاجتماعية عائقاً كبيراً أمام مشاركة المرأة في الحياة العامة؛ حيث تؤوّل مشاركتها على أنها خروج عن العرف الاجتماعي، ولا يتم الاعتراف بحقها في المشاركة والجلوس جنباً إلى جنب مع الرجل في مواقع صنع القرار.
- من الممكن أن تتعرض النساء اللاتي يقدمن على تحدي العقلية الاجتماعية لبعض ردود الفعل العنيفة في بداية عملية الإدماج.
- لا بد من وجود اتفاقيات والتزامات حقوقية موقعة سابقاً؛ وذلك للأسباب التالية:
 - تساعد الالتزامات الحقوقية والاتفاقيات الدولية التي أمضتها الحكومات في الماضي على إعطاء المجموعات النسائية فرصة للمطالبة بتنفيذ حقوقهن الجندرية.
 - لا يمكن للدول الملتزمة باتفاقيات دولية تنص على مبادئ المساواة وعدم التمييز بين الجنسين؛ أن تتهرب من التزاماتها في حال قامت مجموعات نسائية بالمطالبة بحقوقهن في الإدماج والمشاركة في الحياة العامة، أو حقهن في الحماية ضد ممارسات العنف بأنواعها.

التمارين المقترحة للفصل الرابع

تمرين رقم: 1.4

عنوان التمرين	لعب الأدوار
طبيعة التمرين	يتم لعب بعض الأدوار (تقمص أدوار الجهات المشاركة في المفاوضات)
الهدف الأساسي	يستخدم تقمص الدور لتطوير الشعور التكتيكي لدى المشاركين/ات، ودفعهم/ن نحو التفكير بشكل واقعي وملموس بالتطبيقات الممكنة لما استعرضه الفصل.
المدة	على الأقل: - 10 دقائق لفهم الدور المحدد على صعيد الفريق. - 20 دقيقة لتحضير الدور. - 5 دقائق لكل فريق لتقديم خطته. - 10 دقائق للملاحظات الختامية.

<p>الأدوات والمواد</p> <ul style="list-style-type: none"> - أوراق. - أقلام. 	
<p>عدد المشاركين/ات</p>	<p>من 2 إلى 4 في كل فريق</p>
<p>خطوات التنفيذ المقترحة</p>	<ul style="list-style-type: none"> - يُوضح للمشاركين/ات أنهم سيتولون أدواراً مختلفة ضمن جلسة تحضير لمحادثات سلام على صعيد وطني، ويتولى كل فريق دوراً من الأدوار التالية: <ul style="list-style-type: none"> ○ فريق استشاري يدعو إلى مشاركة المرأة (على الفريق تقديم الأسباب الموجبة لمشاركتها، واقتراح آلية -على الأقل- من آليات مشاركتها، إضافة إلى سبل تطبيقها المثلى وفوائدها المرتقبة). ○ فريق سياسي من بين الوفود المشاركة في المفاوضات، معارض لمشاركة النساء على طاولة المفاوضات؛ حتى لو بصفة مراقب (على الفريق تقديم أسباب معارضته للمشاركة). ○ فريق رئاسة الوفد الذي يتوجب عليه تحضير أسئلة المناقشة لكل من الفريقين، وعليه إدارة النقاش. - يدور نقاش بين الفريقين يعتمد على تقديم الحجج والمبررات لكل من وجهتي النظر، وعلى استعراض العوامل التي تؤثر على مستوى مشاركة المرأة



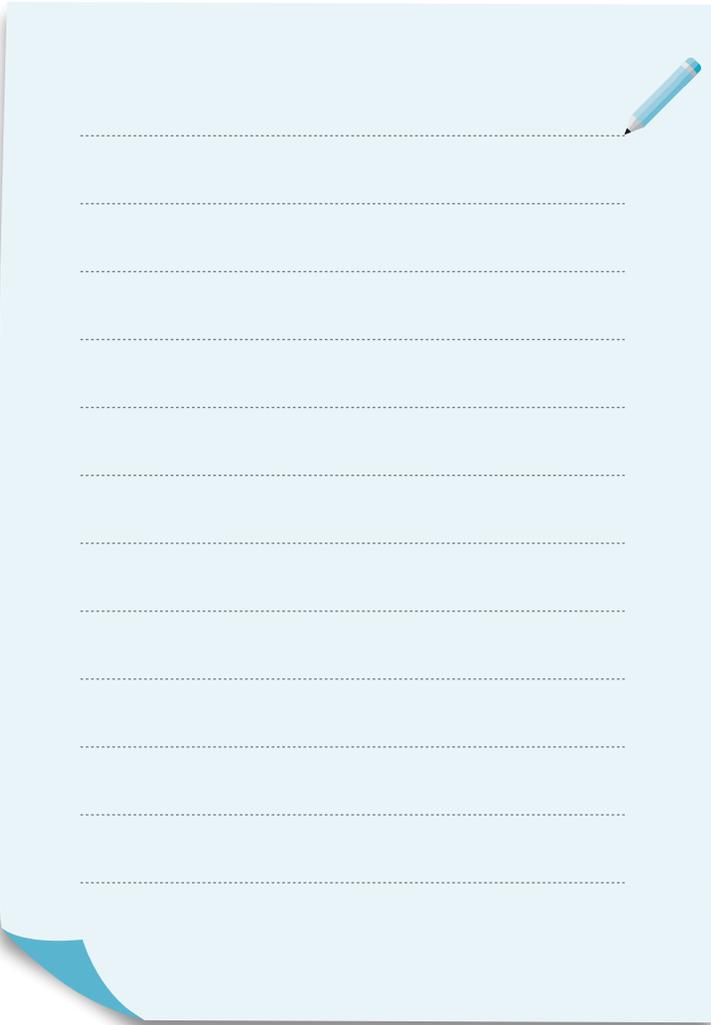
المقاربة الختامية

- يفضل أن يختتم التمرين بملاحظات وتأملات سريعة من قبل المشاركين/ات عما تعلموه خلال التمرين، دون الدخول في تفاصيل القضية التي تمت مناقشتها.

- لا يوجد هناك إجابات صحيحة، أو موقف خطأ تماماً؛ لكن من المفيد ربط المبررات التي استعملت في التمرين بالعوامل المذكورة في هذا الفصل.

تمرين رقم: 2.4

عنوان التمرين	تقييم حالات
طبيعة التمرين	يتم تقييم حالات مشاركة واقعية
الهدف الأساسي	مراجعة حالات واقعية لمشاركة المرأة في المنطقة العربية، وتقديم اقتراحات بناءً انطلاقاً مما قدمه الفصل
المدة	<ul style="list-style-type: none"> - 40 دقيقة لمعالجة الحالة. - 10 دقائق لكل فريق لتقديم الحالة. - 10 دقائق للملاحظات الختامية.
الأدوات والمواد	<ul style="list-style-type: none"> - نسخ عن دراسات الحالة التي يطرحها الفصل السادس في حالة عدم توفر الدليل في أيدي المشاركين/ات. - نسخ عن جدول بالعوامل التي تعزز أو تعيق إدماج المرأة في المفاوضات السلمية. - أوراق. - أقلام.



عدد المشاركين/ات	من 2 إلى 6 في كل فريق
خطوات التنفيذ المقترحة	<p>- تعيين حالة من الحالات الثلاثة المطروحة في الفصل السادس على كل فريق من الفرق، أو تعيين حالة لفريقيين معاً (بحسب العدد).</p> <p>- يطلب من كل فريق مراجعة الحالة انطلاقاً من العناصر المذكورة في جدول العوامل التي تعزز أو تعيق إدماج المرأة في المفاوضات السلمية؛ ومن ثم على كل فريق تحديد العوامل التي قد تكون قد أثرت في هذه الحالة بالتحديد، وماهية التوصيات التي يمكن تقديمها لإدارة المحادثات، أو ماهية المساعي التي يمكن القيام بها لتحفيز دور المرأة.</p>

المقاربة
الختامية

- يفضل أن يختتم التمرين بملاحظات وتأملات سريعة من قبل المشاركين عما تعلموه خلال التمرين، دون الدخول في تفاصيل القضية التي تمت مناقشتها.
- لا يوجد هناك إجابات صحيحة، أو موقف خطأ تماماً.

الفصل الخامس

مهارات وتقنيات لتعزيز مشاركة النساء في المفاوضات

أولاً: المناصرة

1. تعريف المناصرة

- هي عملية التأثير في صانعي القرار والمؤثرين؛ بهدف إحداث تغيير في قضية معينة، أو قرار معين؛ من خلال مجموعة من الاستراتيجيات التي يتم تحديدها بناء على معرفة وتحليل كافة العوامل المحيطة.
 - تسعى المناصرة إلى تغيير السياسات التي تؤثر في حياة الناس، والقرارات المتعلقة بالقضايا الأساسية داخل النظم والمؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.
 - هناك العديد من المفردات المرادفة للمناصرة؛ مثل المدافعة، وكسب التأييد، والضغط، والحشد.
 - تتجح عملية المناصرة في إحداث التغيير عبر ثلاثة محاور أساسية:
 1. رفع التوعية حول القرار أو القضية، وطريقة العمل، وحل المشاكل المتعلقة بها.
 2. تثقيف المعنيين وأصحاب القرار حول التحرك المطلوب؛ بهدف إقناعهم بالتغيير.
 3. تحفيز الأفراد والجماهير للتحرك؛ عبر إظهار محاسن التغيير المقصود، وأثره عليهم وعلى تحسين حياتهم.
- على سبيل المثال: خلال قيام المجموعات النسائية بتغيير المواقف من مشاركتهن في العملية السلمية والقرار المتخذ في هذا الشأن؛ فإنهن يقمن بالعمل خلال الحملة على ثلاثة محاور للتغيير تستهدف:

1. كافة الجهات ذات الصلة لرفع الوعي بهذه القضية، وطرحها على ساحة النقاش، وتسهيل الضوء على المشاكل والفرص المتعلقة بهذا القرار.

2. الجهات المؤثرة؛ مثل الوفود المتفاوضة، والوسطاء، والجهات الدولية؛ من أجل رفع وعيهم بأهمية مشاركة المرأة، وتثقيفهم، أو الضغط عليهم باعتماد الحشد الجماهيري، أو التشبيك مع جهات خارجية معنية (مثل المنظمات الدولية) بهدف إقناعهم بالتغيير.

3. الجماهير سواء أكانوا نساء أم رجالاً؛ من أجل تحفيزهم للاحتشاد والتحرك نحو أصحاب القرار والسلطة لدفعهم لقبول التغيير، ورفع الوعي بالقضية، والتركيز على أهميتها، ومدى تأثير التغيير المطلوب على حياتهم.

عبر هذه المحاور الثلاثة يتغير مستوى معرفة وسلوك واتجاهات الجهات المستهدفة من موضوع مشاركة المرأة في المفاوضات؛ نحو دعم مشاركتها، ولا يمكن نفي إمكان وجود مقاومة أو رفض لهذا التغيير لدى بعض الجهات لاسيما القريبة من مراكز أخذ القرار؛ مثل الوفود المتفاوضة.

2. مرحلة تقييم جدوى المناصرة

مناصرة مبنية على الإثبات:

- قبل البدء بأي نشاط أو حملة مناصرة؛ يجب أن تكون الأسباب الموجبة مبنية على الإثباتات؛ سواء أكان ذلك عبر تحليل الأرقام والإحصاءات، أو تحليل القرارات والسياسات المراد تغييرها، واعتماد مقارنة موضوعية بينها وبين المقترحات البديلة التي تسعى المناصرة لتبنيها.
- خلال البحث عن الإثباتات يتم طرح الأسئلة التالية:
 1. هل هي موجودة؟
 2. هل هي مرتبطة بالواقع؟
 3. هل هي مفيدة عملياً؟
 4. هل توفر مفاهيم جديدة؟
 5. هل تحتاج إلى إعادة تغليف وتقديم قبل تقديمها للجهات المعنية والمؤثرة والجمهور؟

تحليل جدوى المناصرة:

للتأكد من جدوى القيام بحملة مناصرة من أجل إحداث التغيير في قرار أو قضية ما مثل ضرورة مشاركة وفد نسائي في المفاوضات السلمية التي تشهدها البلاد؛ يجب الإجابة على الأسئلة التالية:

1. هل القضية تؤثر على الناس تأثيراً قوياً؟ وكيف تؤثر؟
2. هل القضية نابعة من الاحتياجات الحقيقية للمجتمع؟ وهل هي من ضمن أولويات الناس أو المجموعة المستهدف حشدها؟
3. هل القضية محور اهتمام عام؟ وفي حال النفي هل تستطيع نشاطات رفع الوعي أن تجعلها محور اهتمام عام؟
4. هل القضية تستحق الجهد الذي سيبدل من أجلها؟
5. هل القضية تتوافق مع تخصص وأهداف وإمكانيات وموارد المجموعات النسائية؟ وهل يمكن توحيد الحركة النسائية بكافة مكوناتها حول المطالب؟
6. هل للقضية فرص حقيقية للنجاح؟ ما هي هذه الفرص؟ ما هي المخاطر؟
7. هل التوقيت الراهن مناسب لإثارة القضية؟ وما هو التوقيت المناسب؟

3. مرحلة التخطيط الاستراتيجي للمناصرة

قبل الانطلاق بحملة المناصرة يجب القيام بعملية التخطيط الاستراتيجي؛ علماً بأن الاستعانة بخبرات وتجارب ممارسي المناصرة؛ تساعد على التعمق في هذه المسألة؛ لاسيما الناشطات والقيادات النسائية اللواتي لهن تجارب سابقة في حملات المناصرة.

تساعد إجابة الأسئلة التسعة التالية بشكل مفيد في توجيه المجموعات النسائية في عملية التخطيط الاستراتيجي للمناصرة:

ماذا نريد؟ (الأهداف):

ينبغي أن يبدأ أي جهد من الجهود المبذولة في مجال المناصرة من مرحلة فهم أهداف المناصرة؛ حيث إن من الضروري التمييز بين الأهداف المختلفة؛ ما هي الأهداف طويلة المدى (مثل المشاركة في آليات الحكم التي تتبع اتفاقية السلام)؟ وما هي الأهداف قصيرة المدى (مثل إدماج النساء في مرحلة التحضير للمفاوضة)؟ وما هي أهداف المحتوى (على سبيل المثال التشديد على ضرورة تضمين حقوق المرأة عند صياغة أي دستور جديد)؟ وما هي الأهداف العملية (على سبيل المثال إقرار كوتا نسائية في الوفود المتفاوضة)؟ وينبغي تحديد هذه الأهداف منذ البداية بطريقة تتيح إطلاق جهد معين، وجذب الجماهير إليه، وضمن استدامته.

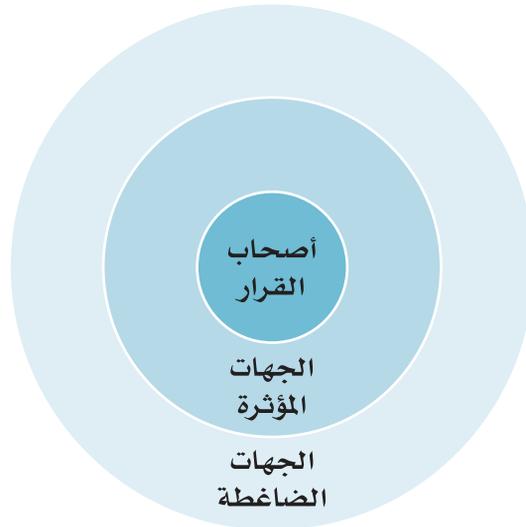
من يمكنه أن يساعدنا على تحقيق ذلك؟ (الفئات المستهدفة):

إن الأشخاص والمنظمات والأحزاب والحكومات الذين نحتاج إلى تحريكهم يشملون الآتي: الجهات التي تملك السلطة الفعلية الرسمية في إحداث التغيير في القرار (أي أصحاب القرار؛ مثل الأطراف السياسية على طاولة المفاوضات، والجهة التي تقوم بالوساطة)، وكذلك الجهات أو الأشخاص الذين يملكون القدرة على التأثير والضغط على أصحاب السلطة، ودفعهم لتغيير القرار (أي الجهات ذات الصلة والمؤثرة؛ مثل ممثلي الحكومات الراحية للوساطة، والشخصيات الرئيسية، ووسائل الإعلام؛ سواء الحليفة أم المعارضة).

وفي جميع الأحوال فإن جهد المناصرة الفعال يتطلب فهمًا واضحًا لماهية هذه الجهات الضاغطة، ونقاط الدخول أو الضغط المتاحة لتحريك صانعي القرار والأطراف المؤثرة.

ما الذي يحتاج صانعي القرار سماعه؟ (الرسالة):

مستويات الفئات المستهدفة



إن الوصول إلى المستهدفين المختلفين؛ يتطلب صناعة وصياغة سلسلة من الرسائل المقنعة؛ تتفاوت مع تفاوت الجهات المستهدفة دون أي تضارب، وضمن إطار واستراتيجية موحدة، وينبغي أن تُفصّل هذه الرسائل بشكل مختلف لكل مستهدف؛ حتى تتناسب مع المستهدفين المختلفين وفقاً لما هم مستعدون لسماعه، ويتمشى مع مصالحهم، وفي معظم الحالات فإن رسائل المناصرة تحوي مكونين رئيسيين هما: الاحتكام إلى ما هو صحيح، والاحتكام إلى المصالح الخاصة بالفئات المستهدفة، مع التركيز على الهدف الأساسي من الرسالة (أي ماذا نريد بالتحديد منهم القيام به؟)؛ فعلى سبيل المثال فإن التوجه للجمهور نسعى من خلاله إلى حشد التأييد عبر توقيع المناصرة لتضمين مشاركة وفد نسائي على طاولة المفاوضات، بينما تهدف المناصرة إلى دفع الدول الراعية إلى الضغط على الوفود والوسيط من أجل إدماج النساء.

من ينبغي عليه إيصال تلك الرسالة؟ (الرسول والوسائل):

يختلف وقع الرسالة ذاتها بشكل كبير وفقاً للجهة أو الشخص الذي يقوم بنقلها؛ فمن هم أكثر المرسلين مصداقية بالنسبة للمستهدفين المختلفين؟

في بعض الحالات يكون الرسل "خبراء"، وعندهم مصداقية تقنية كبيرة؛ بينما نحتاج في أحيان أخرى إلى الاستعانة "بالأصوات الأصلية" من الفئات التي يمكنها أن تتحدث انطلاقاً من خبرتها الشخصية، أو موقعها القيادي المؤثر (على سبيل المثال فقد قامت معاونة الوسيط الأفريقي كوفي عنان في مفاوضات كينيا عام 2007 بنقل مذكرة أعدها تحالف نسائي إلى المفاوضين)، كما يجب تحديد ما يجب علينا أن نقوم به لكي نجهز هؤلاء الرسل بشكل أفضل بالمعلومات، ونزيد من شعورهم بالراحة في عملهم كمناصرين، كما أن محدودية الموارد، وضرورة مضاعفة الضغط والتأثير؛ يستوجب القيام بالتشبيك مع جهات مؤثرة أو ضاغطة؛ ذات مصالح مشتركة فيما يخص قضية المناصرة، وجمعها في تحالفات متناسقة.

ويُعرف التشبيك ببناء تحالف مؤقت لمجموعات؛ بهدف تحقيق هدف مشترك، أو القيام بنشاط مشترك؛ ويكون بين مجموعات ذات قيم ومصالح وأهداف متشابهة، تحشد مصادرها وطاقتها لتصبح أقوى وأكثر تأثيراً وفاعلية.

كيف نجعلهم يسمعون الرسالة؟ (الإيصال):

ثمة تشكيلة واسعة من الطرق التي يمكن استخدامها لإيصال رسالة المناصرة؛ وتتراوح هذه الطرق ما بين الطريقة اللطيفة (على سبيل المثال: اللوبي)، وطريقة المواجهة (الاحتجاج المباشر مثلاً)، وتختلف الوسائل الأكثر فعالية من وضع لآخر؛ علماً بأن أساس النجاح هو تقييم هذه الطرق، وتطبيقها بالطريقة المناسبة، وربطها بعضها مع بعض على شكل حبكة رابحة. وهناك أربع مقاربات أساسية لإيصال الرسالة والتعامل مع أصحاب القرار كما في الرسم التالي:



ما هي الميزات التي تتمتع بها؟ (الموارد):

إن جهود المناصرة الفعالة تقوم بعملية جرد دقيق لموارد المناصرة المتوفرة للتحالف؛ حتى يتم البناء عليها؛ فما هي مصادر القوة في تحالفكم؟ إنها تشمل نشاطات المناصرة السابقة ذات الصلة، والتحالفات القائمة، وطاقات الموظفين والمتطوعين والمؤسسات الأعضاء، وطاقات الأشخاص الآخرين ومعلوماتهم وذكائهم السياسي؛ على سبيل المثال؛ هل بإمكانك القيام بعملية تحليل للنفوذ أو للأطراف المعنية؟ بعبارة بسيطة؛ إنك لا تبدأ من الصفر؛ بل تبدأ بتشبيد بنائك على الأساس المتوفر لديك.

إن تحديد حجم حملة المناصرة والأنشطة المتعلقة بها يعتمد على ثلاثة عوامل أساسية؛ وهي:

- ما الذي نرغب في تحقيقه؟ وتحدها رسالة وتخصص الجهة المبادرة بالمناصرة.
- ما هو المطلوب عمله؟ وتحدها أولويات المشاكل والحاجات.
- ماذا نستطيع أن نحقق؟ وتحدها الموارد المتوفرة، أو التي يمكن توفيرها.

العوامل الثلاثة التي تحدد حجم وقضية حملة المناصرة

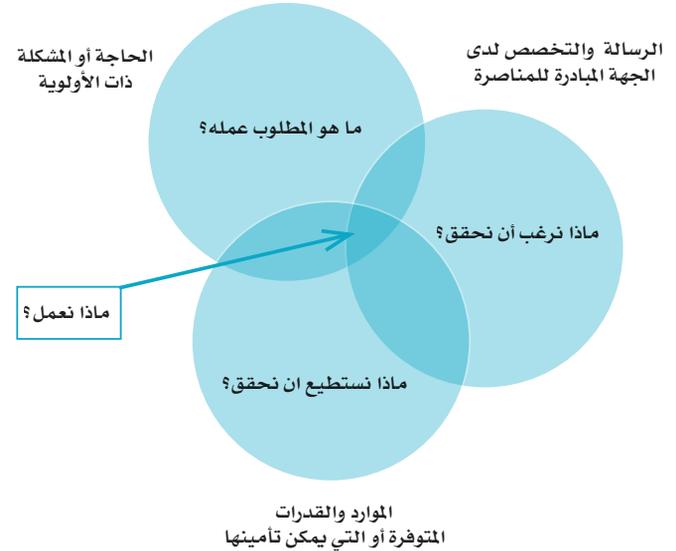
ما الذي نحتاج إلى تطويره؟ (التحديات):

بعد أن تقوم بجرد موارد المناصرة المتوفرة لديك؛ تكمن الخطوة التالية في تحديد موارد المناصرة التي تحتاج إليها والغير متوفرة لديك؛ كيف ستتمكن من الحصول عليها؟

إن هذا يعني البحث في التحالفات التي ينبغي بناؤها، وفي القدرات المختلفة؛ كالقادرة على الوصول إلى الأطراف ووسائل الإعلام والبحوث، إضافة إلى القدرات الداخلية التي لا بد منها في أي حملة أو نشاط.

وتعتمد المناصرة -كما الضغط- على مهارات عديدة؛ منها المفاوضات الفعالة، وتحليل طيف الأطراف وتصنيفها إلى ثلاث فئات أساسية (الحلفاء، والمعارضون والحياديون)، كما تعتمد مقارنة مختلفة لكل من هذه الفئات حسب الآتي:

1. الحليف النشط: شخص أو جهة تؤمن بالقضية وتشارك الأهداف والنشاط.



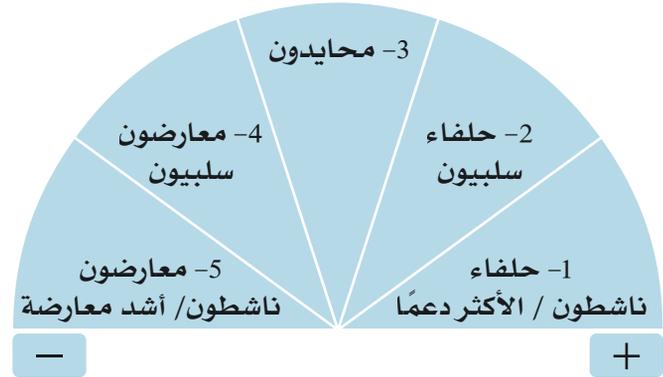
2. الحليف السلبي: يميل لدعمنا بسبب وجود نقاط التقاء معنا؛ ولكنه لا يتحرك.

3. الحليف المحايد: ليس لديه مصلحة أو معرفة بالموقف؛ ولذلك فهو لا يدعمك، ولا يقف معك.

4. المعارض السلبي: لديه شك بأهدافك؛ ولذلك فهو لا يدعمك؛ ولكنه حتى هذه اللحظة لا يفعل شيئاً لمعارضتك؛ ولكن من الواضح أنه ليس محايداً.

5. المعارض النشط: لديه معارضة واضحة لأهدافك؛ ولذلك فهو مستعد لعمل أي شيء من أجل إفشال مخططاتك.

طيف الأطراف وتصنيفهم



كيف نبدأ؟ (الخطوات والأنشطة ضمن خطة العمل):

ما هي الطريقة الفعالة لدفع استراتيجية المناصرة إلى الأمام؟ ما هي بعض الأهداف أو المشاريع أو الأنشطة المحتملة قصيرة المدى؛ التي ستجمع الجهات المناسبة، وأصحاب المصالح المتوافقة بعضهم مع البعض، وتؤدي إلى التغيير الكبير المرجو، عبر تراكم مخرجات هذه الأنشطة؟ وكيف يتم جدولة هذه الأنشطة ضمن خطة عمل محددة التكاليف والتوقيت، مع توزيع واضح لأدوار المشاركين في الحملة؛ سواء أكانوا مؤسسات أم أفراداً؟

كيف نعرف إذا كانت الأمور تسير وفقاً للاستراتيجية والخطة؟ (ما الذي تغير؟ ما الذي تحسن؟ ولماذا؟):

كما هو الحال بالنسبة لأي رحلة طويلة -علينا أن نتأكد خلالها من مسارنا أثناء السير- فإن استراتيجيات المناصرة تحتاج لأن يتم تقييمها من خلال الرجوع إلى كافة الأسئلة المطروحة أعلاه (أي هل حددنا المستهدف الصحيح؟ هل استطعنا الوصول إلى هذا المستهدف. إلخ)، ومن الأهمية بمكان؛ القيام بتصحیحات أثناء العمل، والتخلي عن بعض عناصر الاستراتيجية التي لم تعمل جيداً بعد تطبيقها على أرض الواقع؛ لذا فإن وضع مؤشرات التقدم والإنجاز ضمن الخطة الاستراتيجية للمناصرة؛ يساعد على التحقق من مدى فاعلية الأهداف والمقاربات، ونجاعة الوسائل.

ثانياً: التشبيك وبناء التحالفات

إن محدودية الموارد، وضرورة مضاعفة الضغط والتأثير؛ يستوجبان القيام بالتشبيك مع جهات مؤثرة أو ضاغطة ذات مصالح مشتركة؛ فيما يخص قضية المناصرة، وجمعها في تحالفات متناسقة.

ويُعرَّف التشبيك بأنه "بناء تحالف مؤقت لمجموعات؛ بهدف تحقيق هدف مشترك، أو القيام بنشاط مشترك؛ ويكون بين مجموعات ذات قيم ومصالح وأهداف متشابهة، تحشد مصادرها وطاقاتها لتصبح أقوى وأكثر تأثيراً".

وإن بناء التحالف يقوم على خطوتين رئيسيتين:

1. تمييز المصالح المشتركة مع أي من الفئات الخارجية؛ لاسيما الحلفاء.

2. إقناع الجهة الأخرى بالانضمام إلى التحالف؛ ولتحقيق ذلك يتوجب أن تبرهن على ما يلي:

- أن الأهداف متشابهة وغير متضاربة.
- أن العمل سوياً ينمي قدرات الأعضاء، ويساعدهم على تحقيق أهدافهم الخاصة؛ عبر تحقيق أهداف التحالف.
- أن منافع التحالف للأعضاء تفوق تكاليفه.

- وتواجه عملية بناء التحالفات تحديات عديدة، مرتبطة بكيفية إدارة التحالف وأخذ القرارات، والتواصل الداخلي؛ مما يخلق منافسة بين أعضائه تهدد بانقسامه. ومن بين سبل تعزيز التحالف ووحدته أن يتم الآتي:
1. وضع أهداف مشتركة متفق عليها، مع المرونة في تعديل الاستراتيجيات، وحصر المسائل والمواضيع التي سيثيرها الأعضاء ضمن فترة زمنية محددة.
 2. وضع آلية اتخاذ قرارات سريعة؛ حيث ترشح الجهات الأعضاء الممثلين لها بحيث يكونون ذوي صلاحيات وقدرة كافية لاتخاذ القرار.
 3. إيجاد آليات تواصل داخلي وتنسيق مركزي؛ لاسيما إذا كان عدد أعضاء التحالف كبيراً.
 4. بناء الثقة المتبادلة بين الأعضاء في التحالف؛ حيث لا يمكن لعضو أن يأخذ قراراً منفرداً دون المخاطرة بخسارة ثقة باقي الأعضاء، كما يجب إيجاد آلية مؤقتة للبت في الخلافات داخل التحالف أو الشبكة، والرجوع إليها فيما بعد النزاع.
 5. تجنب الانتقاد العلني للأعضاء فيما بينهم.
 6. مشاركة النجاحات والدعاية الناجمة عن إنجازات التحالف بين الأعضاء؛ تجنباً لخلق تنافس فيما بينهم. ومن أهم الطرق المعتمدة في هذا السياق؛ وضع شعار موحد للحملة يستعمله جميع الأعضاء في نشاطاتهم الإعلامية، ويتم تجبير الدعاية لهذا التحالف وشعاره، كما يمكن أن يركز النشاط الإعلامي على التحالف وقضاياها، دون التركيز على عضو معين؛ حتى لو كان أكثرهم قدرة.

ثالثاً: المفاوضة

● **المفاوضة:** هي عملية حل نزاع؛ حيث يُناقش فيها اثنان أو أكثر من الأفراد أو الجماعات، اختلافاتهم بشكل طوعي؛ وذلك بهدف محاولة الوصول لقرار مُشترك حول مصالحهم المشتركة.

وفي حال تطلبت المفاوضات إتمامها بمساعدة طرف ثالث ضمن مساعٍ حميدة؛ تصبح وساطة.

● **الوساطة:** هي إنشاء مسار من قبل طرف ثالث؛ يساعد فيه طرفان أو أكثر، بعد موافقتهم؛ لتجنب أو إدارة، أو حل نزاع ما؛ عبر إيجاد تسوية مقبولة من كل الأطراف.

تحتاج المفاوضات إلى مشاركة الأطراف لتحديد قضايا الاختلاف، وحاجات ومصالح كل منهم، وإيجاد خيارات لاتفاقية ممكنة، وللتفاوض حول الصيغة النهائية للاتفاقية؛ وعموماً فإن المفاوضات الناجحة؛ هي تلك التي ينتج عنها قرار التعاون المتبادل الذي يتوصل له المتفاوضون.

أولاً: أساليب المفاوضة الخمسة

يتم تقسيم أساليب المفاوضة لدى الأطراف خلال المفاوضات إلى خمسة أنواع:

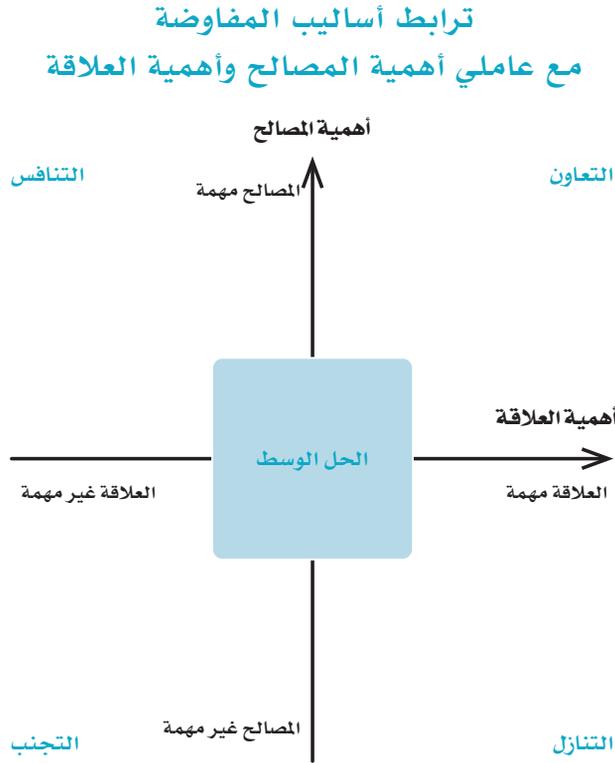
- **التنافس:** هو الوقوف بقوة إلى جانب المصالح الخاصة، أو -ببساطة- محاولة الريح؛ حيث يكون هناك إصرار وتأكيد على الحق المزعوم أو المصالح، ويسعى أحد الأطراف إلى تحقيق مكاسب لاهتماماته ومصالحه على حساب اهتمامات الطرف الآخر؛ وهو نموذج يتسم بالقوة؛ حيث يستخدم أحد الأطراف كل أنواع القوة التي تبدو مناسبة له؛ لكي يكسب المنافسة.
- **التنازل:** هو القبول بالأمر الواقع، وتقبل الخسارة، أو الاستسلام؛ وهو رد فعل على النقيض من رد الفعل التنافسي، وهو يتسم بعدم الإصرار، ويتجاهل الأفراد اهتماماتهم لإرضاء اهتمامات الآخرين؛ بمعنى التضحية بالمصالح من أجل الغير؛ بسبب ضعف الطرف، أو من أجل المحافظة على علاقة جيدة مع الآخر.
- **التجنب:** وهو رد فعل لا يتسم بالإصرار على الحق، أو حتى بالتعاون، ولا يسعى الأفراد في هذه الحالة إلى تحقيق مصالحهم واهتماماتهم فوراً، حتى أنهم لا يعترفون بوجود النزاع؛ وهو يأخذ شكل التجنب الدبلوماسي للقضية وتأجيلها؛ لحين توفر وقت أفضل، أو ببساطة تجنب الدخول في مفاوضات.
- **التعاون:** وهو خليط من الإصرار على الحق والتعاون؛ وهو على النقيض من التجنب، ويتضمن التعاون محاولة العمل مع الطرف الآخر لإيجاد حل ما يرضي اهتمامات ومصالح كلا الطرفين؛ وهو يعني الاجتهاد والكد في القضية لتحديد الاهتمامات الرئيسية لكلا الطرفين، وإيجاد البديل الذي يرضيهما.

• **الحل الوسط:** ويعرف أيضاً بأسلوب المساوم؛ وهو الإصرار على بعض المصالح مقابل التنازل على مصالح أخرى لفائدة الطرف الآخر، ويتضمن القبول بتسوية؛ والمقصود هنا هو إيجاد حل نفعي يرضي وبشكل جزئي طرفي النزاع؛ بمعنى أن الحل الوسط يقع على نفس المسافة بين الأسلوب التنافسي والأسلوب التنازلي؛ وهو يعني تبادل التنازلات استعداداً للتهيئة للحل، والحصول على جزء من الحق.

إن اعتماد أي أسلوب في المفاوضة؛ يعتمد على عدة عوامل مرتبطة بسياق النزاع؛ كميزان قوى الأطراف، والأسلوب التفاوضي للطرف الآخر، وتوقيت المفاوضة.

وإجمالاً فإن العاملين الضروريين الأهم لأي طرف في تحديد أسلوب التفاوض عند بدء المفاوضات؛ هما:

■ **أولاً:** أهمية الحق أو المصالح المتنازع عليها؛ والتي هي موضوع المفاوضة. ويختلف أسلوب التفاوض إذا كان موضوع التفاوض ذا أهمية؛ مثل تفاوض ممثلي التحالف النسائي على ضرورة وجود وفد نسائي مستقل ضمن الوفود المشاركة، بينما يختلف إذا كان التفاوض على مصالح ثانوية؛ مثل التفاوض على مكان جلوس الوفد النسائي داخل قاعة المفاوضات.



■ ثانيًا: الأهمية التي يوليها الطرف للمحافظة على العلاقة الجيدة مع الطرف الآخر؛ فإذا كانت العلاقة مهمة؛ يصبح الأسلوب أكثر تعاونًا؛ مثل تفاوض التحالف النسائي مع ممثلي المجتمع المدني. وأما إذا كانت العلاقة غير مهمة؛ فإن الأسلوب يصبح أكثر تنافسًا وتنافسًا؛ مثل تفاوض التحالف النسائي مع شركة إعلان للتعاقد معها من أجل إعداد حملة إعلامية.

وتعتمد الأطراف المتفاوضة أسلوب الحل الوسط؛ عندما تكون المصالح والعلاقة ذات اهتمام متوسط، أو عندما لا ينفع أسلوب التنافس أو التعاون؛ فيتم اللجوء لأسلوب الحل الوسط من أجل إيجاد تسوية مقبولة؛ أساسها التنازل الجزئي المتبادل.

ثانيًا: تقنيات المفاوضة ووسائل التأثير

يُحاول كل من جانبي التفاوض تغيير مواقف وسلوك وآراء وقرار مفاوضي الطرف الآخر (الطرف المقابل)؛ وذلك بممارسة أنواع عديدة من الوسائل ذات تأثير وإقناع، ويُمكن للمفاوض أن يستخدم بعضًا من هذه الوسائل.

وتعتبر قوة المفاوض قوة نسبية، وتعتمد على الأطراف موضوع المفاوضة، والسياق الخارجي؛ مما يحدد ميزان القوى بين الأطراف؛ فمن الممكن أن يكون أحد المفاوضين قويًا جدًا في حالة مُعينة، وضعيفًا جدًا في حالة أخرى.

وإن استعمال وسائل التأثير من الممكن أن يكون مباشرًا أو غير مباشر؛ حيث يمكن للمفاوض خلق وضع يكون فيه للطرف الآخر الكثير من الخيارات الإيجابية والمقبولة، أو تضيق مدى الاختيار الخاص بالطرف الآخر لجعله يختار من بدائل محدودة جدًا.

وإذا كان أحد الأطراف أقوى من حيث الموقع التفاوضي؛ سيكون بإمكانه استعمال الضغط والإكراه بشكل قسري على الطرف الآخر؛ مما يضيق الخيارات المقبولة لدى الطرف الآخر؛ فتنتج عنه مقاومة عالية؛ لذلك فإنه من المستحسن تجربة استعمال وسائل تعاونية في البدء قبل اللجوء لاستعمال القوة والإكراه؛ والتي من الممكن أن تضر بالعلاقات مع الطرف المفاوض الآخر.

وهناك العديد من التقنيات ووسائل التأثير في المفاوضات يمكن أن يُستعان بها كلها أو بعضها:

التحضير للمفاوضة؛ وذلك من خلال:

- تحديد ماهية المواضيع والمسائل التي يجب التفاوض عليها.
- تحديد ماهية مواقفك ومصالحك في كل من هذه المسائل، ووضعها في ترتيب حسب الأولويات. والمصالح هي الحاجات الأساسية فيما يخص موضوع المفاوضات؛ بينما المواقف هي مطالب أو خطوات نسعى عبرها لتحقيق المصالح، وغالبًا ما تكون مواقف الأطراف متضاربة، أما المصالح فيمكن أن تكون غير متضاربة؛ ولكن غير معلنة بمقدار ما تكون المواقف معروفة.
- معرفة ما يمكن تبادله في حال المساومة وفقًا لأولويات محددة مسبقًا.
- تحليل ميزان القوى الذاتي، والمتعلق بالطرف الآخر، ومعرفة كيفية تأثيره في القوة التفاوضية لكلا الطرفين.
- تحديد أفضل بديل لك عن الحل التفاوضي؛ أو ما يُعرف بالـ (BATNA) (Best Alternative to a Negotiated Agreement)؛ وهو أفضل خيار متاح لك في حالة عدم نجاح المفاوضات في الوصول لاتفاق.
- تحديد أسوأ بديل لك للحل التفاوضي؛ أو ما يُعرف بالـ (WATNA) (Worst Alternative to a Negotiated Agreement)؛ وهو أسوأ خيار متاح لك في حالة لعدم نجاح المفاوضات في الوصول لاتفاق.
- معرفة الطرف الآخر، ومن سيمثله، وهل توجد بوادر انقسام واختلاف ضمن الوفد الآخر؛ يمكن الاستفادة منها.
- محاولة استشراف المسائل التي سيطرحها الطرف الآخر، وماهية أولوياته (معرفة ترتيب مصالحه).

– استشراف الـ"BATNA" والـ"WATNA" للطرف الآخر، ومقارنتهما مع الـ"BATNA" والـ"WATNA" الخاصة بك، وإذا كانت البدائل الخاصة بك أفضل؛ ستكون في موقع تفاوضي أقوى؛ لأن الطرف الآخر سيكون مستعداً للتسوية أكثر منك؛ تجنباً لأضرار عدم الاتفاق.

التخطيط لافتتاحية المفاوضات؛ وذلك من خلال:

- اختيار الأسلوب الأنسب للبدء بالمفاوضة؛ علماً بأن اعتماد أسلوب التعاون في البداية يكون مفيداً في الإجمال.
- الاتفاق على جدول الأعمال ومراحل المفاوضات.
- بدء المفاوضات بمواضيع سهلة الحل؛ مما يخلق ثقة وزخماً للمتابعة في المواضيع الأصعب.

إدارة المفاوضات؛ وذلك من خلال:

- الفصل بين المواقف والمصالح، والتركيز على تحقيق المصالح.
- مساعدة الطرف الآخر في الانتقال من المواقف التفاوضية إلى المصالح التفاوضية.
- استعمال المهارات المفيدة في التواصل؛ مثل الاستماع النشط، وإعادة الصياغة، والتلخيص.

- إظهار بؤادر حسن النية؛ مما يعزز الثقة.
- تبادل المعلومات مع الطرف الآخر؛ مما يساعده على تفهم وجهة نظرك.
- اكتشاف البديل الأفضل الخاص بالطرف الآخر "BATNA".
- اكتشاف البديل الأسوأ للاتفاقية الخاص بالطرف الآخر؛ أو ما يُسمى "WATNA".

توليد الخيارات؛ وذلك من خلال:

- سؤال الطرف الآخر عما يناسبه أو ما يقترح.
- تقديم اقتراحات تكون واقعية؛ تأخذ بعين الاعتبار مصالح الطرفين.
- عدم الرفض الكلي لمقترحات الطرف الآخر؛ بل البناء عليها، واقتراح تعديلها بما يتوافق مع مصالحك.
- الرجوع إلى المعرفة المشتركة الموضوعية، أو المعرفة المبنية على المقارنة (مقارنة موضوعية بين الخيارات المقترحة)، أو الاستفادة من تجارب أخرى؛ سواء أكانت محلية أم دولية؛ عبر الاستعانة بالخبراء.
- التشكيك في الخبرات التي تناقض مصالحك.

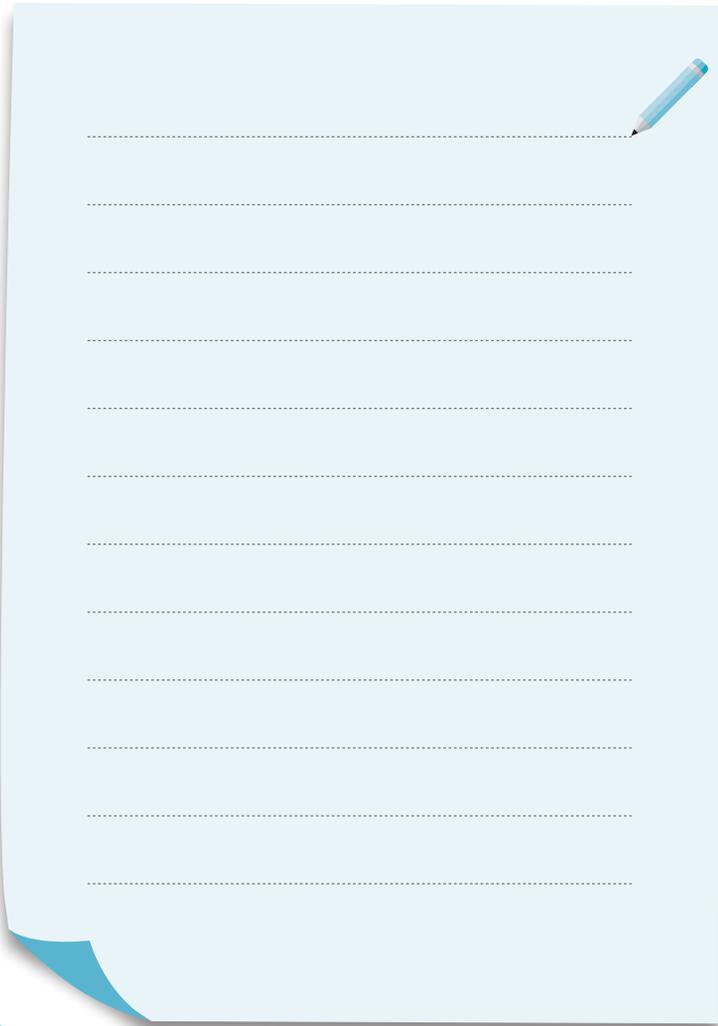
الوصول إلى الاتفاق وتوثيقه؛ وذلك من خلال:

- البدء في تقديم التنازلات بشكل تدريجي، تزامناً مع طلب تنازلات من الطرف الآخر.
- تثبيت ما تم الاتفاق عليه، وتحديد المسائل العالقة.
- معالجة نقاط الخلاف الباقية والمستعصية؛ عبر لجان متخصصة، أو اجتماعات مصغرة، أو اللجوء إلى طرف ثالث (وساطة أو تحكيم).
- توثيق ما تم الاتفاق عليه بشكل واضح وشفاف؛ يجنب الوقوع في أي خلاف على تفسيره عند التنفيذ.
- تضمين الاتفاق خريطة طريق، أو خطة عمل تحدد جدولة الخطوات لتنفيذ الاتفاق (من سيقوم بماذا ومتى؟).
- تضمين الاتفاق آليات لبت أي خلاف في تفسير الاتفاق خلال مرحلة التنفيذ.

التمارين المقترحة للفصل الخامس

تمرين رقم: 1.5

عصف ذهني	عنوان التمرين
ممارسة العصف الذهني بخصوص سبل استخدام أدوات القانون الدولي في خدمة المناصرة.	طبيعة التمرين
التشديد على أهمية الارتكاز على القرارات الدولية في المناصرة على الصعيد المحلي، والوصول إلى اقتراحات عملية، قابلة للتطبيق في السياق الخاص بالمشاركين/ات.	الهدف الأساسي
<ul style="list-style-type: none">- الأسلوب الأول: عند تنفيذ التمرين على صعيد فردي تحدد 15 دقيقة للتفكير، و20 دقيقة للنقاش العام.- الأسلوب الثاني: في حال تنفيذ التمرين ضمن فرق عمل تحدد 30 دقيقة للنقاش ضمن الفريق.- 5 دقائق لكل فريق لعرض أبرز النقاط.- 5 دقائق للملاحظات الختامية.	المدة



الأدوات والمواد	- أوراق. - أقلام. - عدد من لوحات الورق القلاب (flip- chart boards). - نسخ عن معلومات خلفية عن كلٍّ من قرار مجلس الأمن 1325، واتفاقية السيداو.
عدد المشاركين/ات	- عند استخدام الأسلوب الأول (تنفيذ التمرين على صعيد فردي) يكون العدد غير محدد (مفتوح). - عند استخدام الأسلوب الثاني (تنفيذ التمرين ضمن فرق عمل) نحدد العدد من 2 إلى 8 في كل فريق.

- | | |
|--|-------------------------------|
| <p>- عند استخدام الأسلوب الأول (تنفيذ التمرين على صعيد فردي) يطلب من كل فرد التفكير في نشاطات مناصرة متعلقة بأحد أو عدد من القرارات الدولية الداعمة لمشاركة المرأة في عمليات بناء السلام، ويختار المدرب/ة -بحسب الوقت المتوفر- عددًا من الأفراد، ويطلب منهم عرض الفكرة حسب الوقت المتوفر.</p> <p>- عند استخدام الأسلوب الثاني (تنفيذ التمرين ضمن فرق عمل) يتم تقسيم المشاركين/ات إلى فرق صغيرة؛ تعمل كل واحدة منها على اقتراح نشاط مناصرة مفصل؛ استنادًا على أحد أو عدد من القرارات الدولية الداعمة لمشاركة المرأة في عمليات بناء السلام، ويعرض كل فريق فكرته في نهاية الجلسة.</p> | <p>خطوات التنفيذ المقترحة</p> |
| <p>- التشديد على أهمية القوانين والتشريعات الدولية في الحصول على شرعية في العمل حتى على الصعيد المحلي؛ حيث تأتي التشريعات الدولية في درجة أعلى من القوانين المحلية في حال صدقت الدولة عليها.</p> <p>- إلقاء الضوء على سبل "ترجمة" هذه القوانين والتشريعات إلى رسائل قادرة على دخول المجتمعات والجماعات كافة.</p> | <p>المقاربة الختامية</p> |

الفصل السادس

أمثلة عن مشاركة المرأة العربية في العملية السلمية

على الرغم من الدور الفاعل للمرأة العربية في مجتمعاتها ودولها، ورغم تحملها للجزء الأكبر من مظاهر وآثار النزاع من حولها؛ إلا أن مشاركتها ما تزال محدودة، ودون المستوى المطلوب؛ وليس ذلك -بالضرورة- لعدم توفر الكوادر النسائية؛ وإنما -غالبًا- بسبب خطوات تقصيتها بوعي أو دون وعي عن دورها الأساسي في العملية السلمية.

وتستند مشاركة المرأة -إذا وجدت- في الحيز الرسمي للعملية السلمية إلى الإطارين التطبيقيين العالميين؛ وهما قرار مجلس الأمن رقم 1325؛ والذي يدعو إلى مشاركة المرأة في صنع السلام، ومعاهدة السيداو؛ والتي أعطت للمرأة -أيضًا- دورًا أساسيًا على هذا الصعيد (راجع الفصل الأول).

ويتناول هذا الفصل بعض الحالات لمشاركة المرأة في عمليات سلمية على صعيد وطني؛ وذلك في ثلاث دول عربية؛ وهي: سوريا، واليمن، وليبيا.

ولا يدعي هذا الفصل الشمولية في طرح الحالات؛ بل يسعى إلى إلقاء الضوء على أبرز مفاصل المشاركة، والتي -في غالبيتها- أغنى وأوسع من سردها في صفحات قليلة.

وقد تم اختيار الحالات حسب تنوعها في آليات المشاركة، وكان التركيز بشكل أساسي على العمليات السلمية الرسمية على المستوى الوطني؛ علمًا بأن للنساء أدوارًا كثيرة على أصعدة محلية؛ قد لا تلقى الأضواء المطلوبة.

أولاً: مشاركة المرأة في مفاوضات السلام السورية

ألقت الأزمة السورية منذ بدايتها بوزر ثقيل ومتعدد الأوجه على كافة شرائح المجتمع السوري؛ لكن كان للنساء والفتيات الحصة الكبرى من آثارها على مدى مراحلها كافة؛ إذ تواجهن بشكل عام تحديات العنف المستشري، والأوضاع الأمنية والاجتماعية والاقتصادية المتدهورة، وبشكل خاص مظاهر غياب المساواة بين الجنسين؛ والتي تضاعف من هذه التحديات، وتجعلهن أكثر عرضة للاستضعاف، ولأشكال أخرى من العنف؛ كالاتجار بالبشر، والزواج القسري، والاستغلال الجنسي، وفي وجه هذا الواقع؛ برزت المرأة في سوريا كمثال للمبادرة والعزم.

ومن جهة أخرى؛ فإن وجود المرأة في صلب النزاعات، ودورها الفاعل في كافة مفاصل العمل الإنساني والإغاثي؛ لم يترجم بشكل تلقائي إلى مشاركة رسمية في مساعي السلام في سوريا (في المحادثات والمفاوضات)؛ إذ تطلبت مشاركة المرأة -وما تزال تتطلب- مجهوداً محلياً ودولياً؛ لتأكيد دورها المحوري والأساسي.

1. مبادرة النساء السوريات من أجل السلام والديمقراطية: مثال عن بداية التمثيل المنظم ونواة المناصرة

لم يكن للمرأة أي تمثيل رسمي في مؤتمر جنيف 1 في العام 2012 -لا على طاولة الحوار، ولا على جوانبها- من حيث إعطاء مساحة أو صوت لها أو لقضاياها؛ على الرغم من بعض المبادرات التي سعت إلى بناء تحالفات نسائية، ثم قبيل انعقاد مؤتمر جنيف 2 في العام 2014؛ نظمت مجموعة من نساء المجتمع المدني السوري بدعم من منظمة الأمم المتحدة للمرأة اجتماعاً موازياً، ونتج عن هذا اللقاء شبكة تدعى "مبادرة النساء السوريات من أجل السلام والديمقراطية".

وقد سعت الشبكة منذ إنشائها إلى لعب دور أساسي في السعي نحو السلام؛ من خلال المناصرة، والضغط على الأطراف المحلية والدولية لإحلال السلام.

ويعتبر هذا الملتقى التحالف النسائي الأوسع، وقدم فيما بعد كوادراً مؤهلة للمشاركة بالمجلس الاستشاري للمرأة السورية (مفصل في الفقرة التالية)؛ حيث إن ستة من أصل أعضائه الاثني عشر هن أعضاء في المبادرة.

وقد شارك الملتقى إلى جانب قيادات نسائية ونسوية أخرى، بالإضافة إلى المجلس الاستشاري؛ في "مؤتمر صانعات السلام السوريات"؛ والذي أقيم في شهر مايو/أيار من العام 2016 في بيروت؛ والذي جمع لأول مرة أكبر عدد من النساء السوريات ذوات التوجهات المتعددة، ويعتبر المؤتمر دليلاً على التقدم الذي أحرزته المرأة في السعي من

أجل بناء السلام، والعمل المشترك، على الرغم من تشرذم وعرقلة المفاوضات السلمية آنذاك.

وقد تضمن المؤتمر جلسات مشحونة، غير أن المشاركات توصلن إلى إصدار بيان مشترك؛ يدعو إلى جهود أكثر جدية نحو الحل السلمي ووقف العنف، ويطالب بتمثيل أوسع للنساء في محادثات السلام الرسمية (حيث تخصص الكوتا الحالية من 20% إلى 30% لهن)، كما يشدد على دور المجلس الاستشاري.¹⁰

10. المصدر: البيان متوفر على:

<http://www.unwomen.org/-/media/headquarters/attachments/sections/news%20and%20events/stories/2016/syriawomen-conference-statement-en.pdf?la=en&vs=5009>

أهداف مبادرة النساء السوريات من أجل السلام والديمقراطية¹¹

تتضمن أهداف المبادرة:

- التركيز على أهمية مشاركة الجميع من كافة مجالات وأطراف الحياة في عملية بناء السلام والمصالحة الوطنية؛ انطلاقاً من الانتماء بالجنسية.
- التركيز على واقع النساء في كافة شرائح المجتمع؛ وليس فقط المتعلمات أو النخبة، ودفع المعاناة عن النازحين والمهمشين السوريين واللاجئين.
- الاستفادة من خبرات وقدرات النساء من مختلف مناطق العالم في مسارات صنع السلام، وخلق مجموعة عمل مؤلفة من نساء سوريات مهمتها بناء الأمة.
- التركيز على أهمية التشبيك لبناء أوسع تحالف من أجل السلام في سوريا.
- العمل نحو اعتماد استراتيجيات اتصال فعالة، والقدرة على إنشاء مفهوم السلام المدني في سوريا داخل المجتمعات المحلية، وبناء هذا المفهوم من الألف إلى الياء.

11. مترجم بتصرف عن: <http://donordirection.org/activists/swfp>

2. المجلس الاستشاري للمرأة السورية: دور في المراقبة والاستشارة الفنية والمناصرة تجاه الجهات الدولية

يعتبر تأسيس المجلس كجهة استشارية للمبعوث الخاص للأمم المتحدة في سوريا - قبيل محادثات جنيف 2 في عام 2016 - قفزة نوعية لمشاركة المرأة السورية في عملية السلام؛ بحيث كرس المجلس لها دوراً مميزاً، رغم أنه ذو صفة استشارية.

يتألف المجلس الاستشاري من 12 امرأة سورية، ذوات خلفيات سياسية ومهنية مختلفة، وينشط المجلس منذ تأسيسه على عدة أصعدة؛ فللمجلس دور خبير أو لجنة فنية¹² تقدم المشورة إلى مكتب المبعوث الخاص للأمم المتحدة في سوريا بشكل مستمر - قبل وخلال وبعد أي جولة محادثات- إلى جانب ذلك فإن للمجلس دوراً مباشراً في سيرورة المفاوضات؛ حيث يلتقي بشكل دوري مع وسطاء الأمم المتحدة الذين يتنقلون بين أطراف المحادثات.

12. لتفاصيل أكثر عن دور اللجان الفنية: انظر: الفصل الثاني.

ويحرص المجلس من خلال كافة الأدوار التي يلعبها على وضع قضايا المرأة على أجندة الحوار، وعلى تخطي العديد من محاور الخلاف في الأزمة؛ للمضي قدماً في بعض القضايا المصيرية؛ تلك المتعلقة بتأمين مستوى أدنى من الاستقرار، أو بمساعي إيصال المساعدات الإنسانية، أو بمفاوضات تبادل الأسرى.

وبمعنى آخر؛ فقد نجحت النساء في التقدم في المفاوضات فيما بينهن بشكل ملحوظ ورائد؛ مقارنة مع سيورة المفاوضات الرسمية؛ وما ذلك إلا دليل آخر على القيمة المضافة لمشاركة النساء في عمليات السلام، وعلى مقارباتهن الأكثر ملاءمة للنتائج السلمية.

ويقوم المجلس أيضاً بالمناصرة تجاه الأطراف والجهات الدولية؛ على هامش مشاركته في المؤتمرات؛ وعلى سبيل المثال؛ فقد اجتمع المجلس أثناء وجوده في جنيف خلال المحادثات الأخيرة بكل من المبعوث الخاص الأميركي، والألماني، والهولندي، والفرنسي، والروسي، والكندي، والدنماركي، والبريطاني، والنروجي، والإيطالي، بالإضافة إلى المبعوث الخاص عن الاتحاد الأوروبي. وقد شددت اللقاءات على دور المجلس، وعلى أهمية الحوار على القضايا الإنسانية، وتعزيز مشاركة المرأة¹³.

وتعتبر العضوات أن هذا المجلس هو الخطوة الأولى نحو مشاركة أكثر فعالية ومحورية في محادثات السلام. ولا بد من الإشارة إلى إمكانية تحفيز دور المجلس في المستقبل؛ في حالة إذا أصبح له دور استشاري إلى جانب أطراف المفاوضات؛ وليس فقط إلى جانب الوسطاء والمبعوث الخاص.

13. المصدر:

UNWomen. (2016). Syrian Women's Advisory Board shares experience in exploring solutions for peace. Newsroom (1 September 2016) <https://unwomen.org.au/syrian-womens-advisory-board-shares-experience-in-exploring-solutions-for-peace/>

3. المشاركة الرسمية بالوفود: بداية خجولة لابد من تفعيلها

منذ إعادة إحياء مبادرات السلام مع ستيفان ديميستورا (المبعوث الخاص للأمم المتحدة) في سوريا في بداية العام 2016؛ بدأت النساء في المشاركة في الوفود الرسمية للمفاوضات؛ وإن بشكل خجول جداً، وقد وصل عددهن إلى 3 مندوبات من أصل البعثة المؤلفة من 15 فرداً لكل من الفريقين.

ثانياً: مشاركة المرأة في عمليات بناء السلام والأمن في اليمن

منذ بداية الفترة الانتقالية في اليمن في عام 2011؛ فرضت المرأة اليمنية لنفسها دوراً أساسياً في العملية السياسية والسلمية؛ وذلك في كل من التنظيمات المدنية والمحافل الرسمية؛ رغم وجود تحديات مضاعفة أمام مشاركة المرأة بسبب العادات والتقاليد، وقد سعت المرأة لأن تكون عنصرًا فاعلاً في مؤتمر الحوار الوطني؛ والذي كان المنصة الأساسية لوضع إطار الجمهورية اليمنية فيما بعد الثورة؛ وذلك منذ مشاركتها في توقيع المبادرة الخليجية للتسوية السياسية.

وبغض النظر عما آلت إليه الأمور عقب سلسلة الحوارات الوطنية؛ فلا بد من الإشارة إلى دور المرأة في صناعة السلام خلالها، وإلقاء الضوء على أبرز مظاهر مشاركتها؛ رغم تدهور الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والأمنية.

1. مؤتمر الحوار الوطني

استمر مؤتمر الحوار الوطني من مارس/آذار 2013، حتى يناير/كانون الثاني 2014، وضم ممثلين عن الأحزاب السياسية والقبائل، والمناطق المختلفة؛ وذلك بهدف رسم مستقبل جديد لليمن؛ بدءاً من وضع الأسس القانونية له. وقد دفعت المرأة من خلال مساعيها، إضافة إلى الضغط الدولي بمطلب الكوتا للمشاركة النسائية بنسبة 30% من الوفود المشاركة؛ فحققت مشاركة فعلية بنسبة 25% من الجسم السياسي (هيئة الوفاق) الذي شكّل للتحضير للمؤتمر، ونسبة 28% من المشاركة في اللجان التي شكّلت خلال المؤتمر، إلى جانب مشاركتهم من خلال الوفود الممثلة، وقد شكّلت النساء وفدهن الخاص، كما دأبت النساء على المشاركة في أكثر عدد من جلسات الحوار؛ فقدن ثلاثة من فرق العمل التسعة، إلى جانب نشاطهن الواسع في الضغط والتأثير على الوفود، وممثلي المجتمع الدولي.

وقد واجهت النساء خلال هذه المشاركة مقاومة فاعلة من قبل بعض الأطراف التقليدية؛ والتي اعتبرت أن مطالب النساء والشباب تتعارض مع التقاليد الثقافية والأعراف، إلى جانب مقاومة الكثير من طروحاتهن، كما واجهت النساء موجة من التهديدات العلنية والسرية، وتهجماً على شخصوهن وشرفهن -في أحيان كثيرة- على وسائل التواصل

الاجتماعي¹⁴. ولم تصمت النساء أمام هذا الهجوم؛ بل استعن بشبكات تكافل إقليمية ودولية (مثل منتدى الشقائق العربي لحقوق الإنسان)، وبالمراجع المؤسسية (كمكتب المبعوث الخاص لتوثيق الحالات) للحصول على دعمها في مواجهة هذا النوع من التحدي.

2. بصمة المرأة في المرحلة الانتقالية

شكلت المشاركة الفعالة للمرأة في تحضيرات ومجريات المؤتمر الوطني؛ دليلاً على شراكتها الحقيقية في بناء الدولة، كما أسست لمشاركة سياسية فعلية أدت إلى تعيين أربع نساء في مجلس الوزراء، واختيار أربع نساء للمشاركة في لجنة وضع مسودة الدستور (من أصل سبعة عشر عضواً)، واعترفت مسودة الدستور الجديد بمواطنة المرأة الكاملة، وبشخصيتها الاعتبارية المستقلة، وكرست للمرأة كوتا بنسبة 30% من مناصب صنع القرار (مما كان سيضع اليمن في المرتبة الثانية عربياً بعد تونس؛ من حيث التمثيل الرسمي للمرأة).

14. المصدر:

Thania Paffenholz, Nick Ross, Steven Dixon, Anna-Lena Schluchter and Jacqui True, "Making Women Count - Not Just Counting Women: Assessing Women's Inclusion and Influence on Peace Negotiations," Geneva: Inclusive Peace and Transition Initiative (The Graduate Institute of International and Development Studies) and UN Women, April 2016.

3. مرحلة ما بعد عام 2014: تحديات جديدة

شهدت اليمن سلسلة من الأزمات أكثر حدة من سابقتها منذ أحداث عام 2014؛ حيث اشتعل القتال مجددًا؛ مما هدد سلسلة إنجازات المرأة اليمنية، وحصص التمثيل الرسمي التي كانت قد ضمنتها؛ ومع ذلك لم تتوقف النساء اليمنيات عن السعي لإيصال أصواتهن لإحلال السلام والأمن، ولعبن دورًا أساسيًا على الصعيد الوطني، إلى جانب المحلي. وعلى سبيل المثال؛ فقد ساهمت النساء -في تعز- في نجاح مفاوضات إطلاق المعتقلين من كلا الطرفين، كما قادت النساء برامج إعادة دمج الأطفال المقاتلين¹⁵، كما كان للنساء دور أساسي في تأمين الدعم الاجتماعي داخل عائلاتهن ومجتمعاتهن؛ مما كان من شأنه تشييط الكثيرين عن اللجوء إلى العنف، والمساهمة في خلق مساحات من الأمان والتكافل. وفيما يلي أمثلة عن نشاطهن ومثابرتهن على الصعيد الوطني:

التوافق النسوي اليمني من أجل الأمن والسلام: تخطي الخلافات نحو عمل مشترك:

في تشرين الأول/أكتوبر من عام 2015؛ اجتمعت 45 امرأة يمنية قيادية من كافة التوجهات في لارنكا (قبرص) بتنظيم من هيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبحضور المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى اليمن إسماعيل ولد الشيخ أحمد، واتفقت المشاركات خلال الاجتماع على تأسيس "التوافق النسوي اليمني من أجل الأمن والسلام"،

15. نقلًا عن:

U.S. Civil Society Working Group Policy Brief. "Bringing Peace to Yemen by Having Women at the Table", August 2017.

ودفعن بمطالبهن الأساسية نحو إحلال السلام، وعمليات الإغاثة الملحة، وضرورة دعم مشاركة النساء في مفاوضات السلام، وحصلن على إعلان من الموفد الخاص بدعم دور المرأة وضرورة إشراكها.

وخلال هذا الاجتماع تعهدت عضوات التوافق على العمل بتجرد، والتركيز على ما يجمعهن؛ على الرغم من وجود فروقات بينهن، إلى جانب إرساء أرضية مشتركة، وعملت النساء على خطط استراتيجية لاستعادة دورهن الفعال عند استئناف مفاوضات السلام في البلاد، ووضع ميثاقاً للتوافق. وقد أشار الميثاق إلى الأولويات الأساسية التي ستسعى إليها هذه المجموعة في نشاطات المناصرة؛ وهي:

● الدعوة إلى إنهاء الحرب والعنف وبناء السلام.

● تحسين ظروف العيش.

● إيصال أصوات النساء بشكل أفضل، وتوسيع مشاركتهن في المفاوضات، وعمليات بناء السلام؛ وفقاً لما نص عليه قرار 1325 لمجلس الأمن في الأمم المتحدة من قبل الجهات الرسمية والهيئات المدنية والمجموعات النسائية.

إضافة إلى الميثاق؛ اعتمدت المشاركات منصة عمل مشتركة؛ تعمل على إدارتها بشكل مؤقت هيئة الأمم المتحدة

للمرأة، وتسعى إلى إنتاج منصة إلكترونية بهدف التواصل المستمر، كما حققت ورشة العمل خطوة ملموسة في مشاركة المرأة؛ حيث دعا المبعوث الخاص سبعة من أعضاء هذه المنصة والميثاق للمشاركة في محادثات السلام اليمنية؛ التي عقدت فيما بعد في الكويت في آيار/مايو 2016.

مشاركة المرأة في محادثات السلام في الكويت:

ركزت النساء السبعة اللواتي دعين إلى محادثات السلام على الأولويات التي خلصت إليها مشاوراتهن؛ والتي تعبر -بنظرهن- عن الشعب اليمني بشكل عام، ولا ترتبط بقضايا المرأة فقط؛ وهي:

- الالتزام بوقف العنف والتوافق على سلام شامل وعادل.
- فتح قنوات الإغاثة الإنسانية.
- الاستماع إلى مطالب الأمهات لإطلاق السجناء والموقوفين والمعتقلين.
- حماية النساء والأطفال، ولاسيما توقف تجنيد الأطفال والدعوة إلى إعادة تأهيلهم.
- ضمان استمرار خدمات الصحة والتعليم¹⁶.

وقد لعبن دوراً استشارياً من خلال مشاركتهن بالجلسات الجانبية للمحادثات؛ وذلك في محاولة لتعويض النقص الفادح لمشاركة المرأة في هذه المحادثات؛ حيث شاركت ثلاث مندوبات فقط من أصل 28 مندوباً (اثنتان منهن من ضمن وفد حكومة هادي)؛ وذلك على الرغم من دعوة المبعوث الخاص الوفود لتأمين مشاركة النساء بنسبة 30%؛ كما تشير

الأولويات التي اعتمدها. وقد كان للنساء بمشاركتهن دور أساسي في التطرق إلى جوانب إنسانية أساسية (كالترتيبات الأمنية، وتحسين الوضع الإنساني... الخ.) أكثر من الجوانب السياسية للحوار.

ثالثاً: مشاركة المرأة في مساعي السلام في ليبيا

لا شك أن الواقع الليبي الأمني والسياسي والاقتصادي والاجتماعي؛ يطرح تحديات أمام المرأة على كافة الأصعدة، إلا أنها أكدت -من خلال مثابرتها على متابعة الحوار الوطني، ومساعي السلام، والمشاركة من خلال أكثر من نافذة- عزمها على تعزيز دورها في بناء مستقبل السلام في ليبيا.

وتتعدد أشكال مساهمة المرأة في مساعي السلام الليبية، وتتنوع ما بين وفود مفاوضة، ومبادرات حوار مجتمع مدني. ونستعرض أمثلة عنها فيما يلي:

16. مصدر الأولويات:

Rasha Jarhum, "Yemeni Women Delegation Messages to Support Peace Talks," Rasha Jarhum's blog (May 2016), <https://jarhum.wordpress.com/2016/05/20/yemeni-women-delegation-messages-to-support-peace-talks/>

1. منبر المرأة الليبية من أجل السلام

تأسس منبر المرأة الليبية من أجل السلام في تشرين الأول/أكتوبر عام 2011، بعضوية 35 امرأة من مدن وخلفيات متنوعة؛ وذلك بهدف تأكيد دور المرأة في صلب بناء الدولة في المرحلة الجديدة، وتركزت أهداف المنبر منذ تأسيسه على تأمين مشاركة المرأة الاقتصادية والسياسية، وعلى تعزيز الشمولية في المرحلة الانتقالية وحقوق المرأة، ودور الشباب في القيادة، وتم توسيع المنصة لتضم 100 منظمة وفرد.¹⁷

وقد نظم المنبر منذ تأسيسه سلسلة حوارات تشاورية موازية للحوار السياسي الليبي؛ جمعت سياسيين ونشطاء مدنيين، وقيادات نسائية وشبابية، وساهمت في تعزيز أبعاد الحوار الأساسي؛ من خلال طرح نقاشات أعمق بالموازاة معه، ومناقشة مستجداته بشكل دوري لتقديم اقتراحات استراتيجية.

وعلى سبيل المثال؛ في عام 2015 عمل المنبر إلى جانب خبراء ونشطاء مدنيين على تقديم حلول موازية أو بديلة لما ينتج عن الحوار السياسي الرسمي، ونتج عن ذلك تقديم "استراتيجية مواجهة للأزمة"؛ تضمنت خبرات مباشرة للتعامل مع النزاع في ليبيا؛ بناء على مناقشة السيناريوهات المحتملة، والعوامل الاقتصادية والسياسية والأمنية. وقد أتت هذه الاستراتيجية انطلاقاً من رؤية المنبر لضرورة تقديم حلول سلمية شاملة لا تحصر الجهود والآمال في تشكيل حكومة موحدة على أنه الحل الأوحده والوحيد: "لعله من الجدير بالليبيين توخي نهج كلي متكامل شامل، يضمن تكاملاً -لا

17. المصدر:

Jessica Neuwirth. (2017). Why are women not included in Peacebuilding efforts?.

<https://www.thestar.com/opinion/commentary/2017/01/09/why-are-women-not-included-in-peacebuilding-efforts.html>

انفصالاً- بين المكونات الاجتماعية والاقتصادية والأمنية على حد سواء، ويتضمن تصورات حول حلول إصلاحية جزئية ومرحلية؛ يمكن السعي في سبيل تحقيقها على نحو متدرج؛ حلول لا تتأثر بتباطؤ الحوار أو بتوقفه.¹⁸

وقد تناولت الاستراتيجية نقاطاً عديدة؛ منها:

(1) إشراك المجتمع المدني في عملية إصلاح المؤسسة الأمنية والتدريب الحقوقي؛ حيث يجب أن يكون رفع الحظر على التسليح المفروض من قبل مجلس الأمن للأمم المتحدة مشروطاً بإصلاح سياسات قطاع المؤسسة العسكرية والأمنية، وأن يكون لكل من المجتمع المدني والمجتمع الدولي حق مراقبة هذه الإصلاحات المؤسسية.

(2) إنشاء ممرات إنسانية لضمان حرية تنقل الأشخاص الفارين من النزاع، مع ضمان ممرات آمنة تسمح بنقل المواد والمساعدة للمؤسسات الحيوية (المستشفيات، والعيادات الكبرى، ومراكز التوزيع، وملاجئ الطوارئ) في المناطق ذات الكثافة السكانية العالية؛ وهذا يشمل تأمين المطارات الرئيسية، والموانئ البحرية، والطرق الرئيسية.

18. المصدر: منبر المرأة الليبية من أجل السلام (2015)، منبر المرأة الليبية من أجل السلام يعلن عن استراتيجية شاملة لمواجهة الأزمة لتحقيق الاستقرار في ليبيا.

- (3) التفعيل العاجل لبرامج رعاية الطفل والمدارس، وتحسين الأمن المدني؛ من خلال مناطق آمنة محددة، محمية من قبل الشرطة والجيش، مع الحاجة للمساعدة الدولية؛ لتدريب وتوفير أنظمة الأمن.
- (4) إنشاء لجنة للمساعدات الطبية الطارئة؛ والتي تتكون من وزارة الصحة، والمستشفيات، والنواب، ومنظمة الصحة العالمية، وبعثة الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية، ووزارتي النقل والأمن؛ ووظيفة كل منها هي التقييم المنتظم والاستجابة لاحتياجات الرعاية الصحية الحادة والمتوسطة.
- (5) إعادة تأهيل عاجلة للنازحين داخلياً؛ من خلال توفير ملاجئ بديلة؛ مثل المساكن الجاهزة، والتأهب لمزيد من التشرذم؛ عن طريق تأمين ملاذات آمنة صالحة للعيش، مع الحاجة إلى الدور الكبير للحكومة، ووكالات الإغاثة الدولية؛ لتخطيط وتنفيذ هذا الهدف العاجل.
- (6) إطلاق حوار وطني جامع، تتسع طاولته للجميع، ويستند إلى معطيات نابغة من الواقع، ويستلهم آمال وتطلعات جميع شرائح المجتمع؛ وأولها الشريحة الأكبر؛ وهي قواعد الشعب الليبي من عموم الناس، كما يستلهم تصورات ممثلي الشعب وقواه السياسية.

2. مشاركة المرأة في عمليات المصالحة المحلية

كثيراً ما تلعب النساء دوراً محورياً في المصالحة على الصعيد المحلي بشكل غير رسمي؛ لاسيما في ظل الانقسامات القائمة على تقسيمات اجتماعية أو قبلية؛ مثال على ذلك الدور الذي لعبته النساء في مساعي المصالحة بين قبيلتي أولاد سليمان والقذافة عام 2017؛ فقد اجتمعت ممثلات عن كل من القبيلتين برعاية وتنظيم من "بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا"، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في طرابلس؛ وذلك على مدى يومين.

وقد سعى الحوار بشكل أساسي إلى تبديد الخلافات بين القبيلتين، وبناء سلام شامل ومستدام في جنوب ليبيا، وتكريس دور المرأة في المفاوضات السياسية.

وقد تناولت النساء في حوارهنّ الأسباب الأساسية للنزاع في جنوب ليبيا، واستعرضن تجارب أخرى ساهمت في تحقيق التعايش السلمي؛ وذلك للوصول إلى تحديد خطوات واضحة يتخذنها نحو تعزيز الثقة داخل مجتمعاتهن المحلية وفيما بينهن لبناء السلام. وقد نتج عن الحوار البيان التالي:

البيان الناتج عن اجتماع النساء لتحقيق المصالحة بين أولاد سليمان والقذافذة- تشرين الثاني/نوفمبر 2017:¹⁹

"نحن النساء المشاركات في الحوار بين أولاد سليمان والقذافذة في طرابلس، بعد أن استعرضنا الأسباب الجذرية ومسببات هذه النزاعات وسبل معالجتها؛ اتفقنا على دعوة المجتمع الدولي لمواصلة دعمه لتعزيز المصالحة بين جميع الليبيين، وأن يجدد المجتمع الدولي جهوده من أجل التوصل إلى حلول سلمية ومستدامة، كما ندعو المجتمع الدولي أيضاً إلى المساعدة في حل النزاع بين قبيلتي القذافذة وأولاد سليمان، ودعم إنشاء شبكة نسائية لصنع السلام والمصالحة، ونعيد تأكيد دعمنا لجميع مبادرات المصالحة التي تقودها النساء في ليبيا، وناشد المرأة أن تشارك بفعالية في جميع جهود السلام والمصالحة على صعيد المجتمع المحلي، وعلى الصعيد الوطني، ونؤكد مجدداً أهمية استمرار مشاركة المرأة في بناء مؤسسات الدولة، وتعزيز سيادة القانون".

19. المصدر: مترجم بتصريف عن:

Relief Web, (2017), Women Representatives Meet in Tripoli in Support of Reconciliation Efforts Between Qaddadfa and Awlad Suleiman Tribes: <https://reliefweb.int/report/libya/women-representatives-meet-tripoli-support-reconciliation-efforts-between-qaddadfa-and>

- DanChurchAid, The ABC's of Advocacy, 2010.
- Desiree Nilsson. (2009). "anchoring the Peace: Civil Society Actors in Peace Accords and Durable Peace." International Interaction 2009. Vol. 38: no.2, pp. 243-266.
<http://www.tandfonline.com/doi/abs/10.1080/03050629.2012.65919>
- International Alert: Gender and Peace Support Organizations: Opportunities & Challenges to Improve Practice, 2001.
- Jessica Neuwirth. Why are women not included in Peacebuilding efforts?, 2017.
<https://www.thestar.com/opinion/commentary/2017/01/09/why-are-women-not-included-in-peacebuilding-efforts.html>
- KOFF: Newsletter No. 112 – Women Peace & Security, Nov. 2012.
- Marie O'Reilly, Andrea Ó Súilleabháin, and Thania Paffenholz, "Reimagining Peacemaking: Women's Roles in Peace Processes," New York: International Peace Institute, June 2015.
- Organization for Security and Co-operation in Europe: Guidance for Gender Sensitive Mediation, 2013.
- Rasha Jarhum, "Yemeni Women Delegation Messages to Support Peace Talks," Rasha Jarhum's blog, May 2016.
- Relief Web. Women Representatives Meet in Tripoli in Support of Reconciliation Efforts Between Qaddadfa and Awlad Suleiman Tribe, 2017.
<https://reliefweb.int/report/libya/women-representatives-meet-tripoli-support-reconciliation-efforts-between-qaddadfa-and>
- Thania Paffenholz, Nick Ross, Steven Dixon, Anna-Lena Schluchter and Jacqui True, "Making Women Count - Not Just Counting Women: Assessing Women's Inclusion and Influence on Peace Negotiations," Geneva: Inclusive Peace and Transition Initiative (The Graduate Institute of International and Development Studies) and UN Women, April 2016.

- United Nations: Guidance for Effective Mediation, 2012.
- UNWomen. Syrian Women's Advisory Board shares experience in exploring solutions for peace. Newsroom, Sept. 2016.
- U.S. Civil Society Working Group Policy Brief. "Bringing Peace to Yemen by Having Women at the Table", August 2017.
- شبكة المعرفة الدولية: ملخص حوار حول دور النساء في أوضاع ما بعد النزاع، وفي مفاوضات السلام، 2013.
- شبكة العمل الدولية للمجتمع المدني: أداة السلام الأفضل، 2015.
- تانيا بافنهلز، نيك روس، ستيفن دكسون، أنا شالستر، جاكى ترو: تقييم إدماج المرأة وتأثيرها على مفاوضات السلام، 2016.
- منبر المرأة الليبية من أجل السلام، منبر المرأة الليبية من أجل السلام يعلن عن استراتيجية شاملة لمواجهة الأزمة لتحقيق الاستقرار في ليبيا، 2015.
- <https://libyanwomensplatformforpeace.wordpress.com/2015/03/14/%D9%85%D9%86%D8%A8%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D8%A3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%84%D9%8A%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D9%86-%D8%A3%D8%AC%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%85-%D9%8A%D8%B9%D9%84%D9%86/>
- هيئة الأمم المتحدة للمرأة: الدليل المرجعي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة بشأن المرأة والسلام والأمن، 2014.
- إدارة الشؤون السياسية في الأمم المتحدة: توجيهات بشأن الاعتبارات الجنسانية والوساطة الشاملة للجميع، 2017.
- مركز الكواكبي للتحويلات الديمقراطية: دليل التيسير والمفاوضة التعاونية، 2012.



منظمة المرأة العربية
ARAB WOMEN ORGANIZATION

15 ش محمد حافظ - المهندسين

الجيزة - جمهورية مصر العربية

تليفون: (+202) 374 848 23 / 24

فاكس: (+202) 374 848 21

البريد الإلكتروني: info@arabwomenorg.net

الموقع الإلكتروني: www.arabwomenorg.org